العنوان:	تحرير القول فيمن ذكره بقي بن مخلد في مسنده ضمن صحابة الوحدان غلطاً وهو تابعي: حرف العين المهملة نموذجاً
المصدر:	مجلة مجمع
الناشر:	جامعة المدينة العالمية
المؤلف الرئيسي:	محمد، عمران خلف
مؤلفين آخرين:	سويفي، أشرف زاهر محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع11
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يناير
الصفحات:	177 - 214
رقم MD:	791489
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, AraBase
مواضيع:	الأحاديث النبوية، الجرح و التعديل، الصحابة و التابعين، بقي بن مخلد، ت. 276 هـ
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/791489

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

محمد، عمران خلف، و سويفي، أشرف زاهر محمد. (2015). تحرير القول فيمن ذكره بقي بن مخلد في مسنده ضمن صحابة الوحدان غلطاً وهو تابعي: حرف العين المهملة نموذجاً.مجلة مجمع، ع11 .214 - 177 ، مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/791489

إسلوب MLA

محمد، عمران خلف، و أشرف زاهر محمد سويفي. "تحرير القول فيمن ذكره بقي بن مخلد في مسنده ضمن صحابة الوحدان غلطاً وهو تابعي: حرف العين المهملة نموذجاً."مجلة مجمعع11 (2015): 177 - 214. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/791489

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

تحرير القول فيمن ذكره بقي بن مخلد في مسنده ضمن صحابة الوحدان غلطًا وهو تابعي "حرف العين المهملة نموذجًا "

الدكتور عمران خلف محمد
الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه
بجامعة المدينة العالمية

الدكتور أشرف زاهر محمد
الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه
بجامعة المدينة العالمية

ملخص البحث:

يدور هذا البحث من خلال مباحثه الثلاثةِ في القرائن الحديثية والأدلة القطعية التي يتحرر معها القول في جملة من الأسماء التي ذكرها بقيّ بن مخلد –في حرف العين المهملة من "مسنده"– علي سبيل الوهم والخطأ في جملة الصحابة الذين روَوا عن وسول الله ﷺحديثًا واحدًا مع أنهم في عداد التابعين يذكرون ولا يثبت لأيٍّ منهم من وجهٍ تصحيبٌ، فجمعنا كل الأسماء الواردة من خلال كتابي ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزي اللذينِ خرّجا عليه، وطابقناهما بأصلي مخطوطيهما للوقوف علي الزيادة والنقص وما ينتج عنهما من تصحيفٍ أو تحريفٍ أو طمسِ مدادٍ، وَقَدْ تَحَقَّقَ فِي جُمْلَتِهِ: عَدَمُ ثُبُوْتِ تَصْحِيْبِ جَمِيْعِ مَنْ عَمُرَ هَذَا البحثُ بِذِكْرِهِمْ بِأَدِلَّةٍ قَطْعِيَّةٍ وَقَرَائِنَ حَدِيْثِيَّةٍ يُقِرُّهَا النَّقْلُ وَيَقْبَلُهَا العَقْلُ، وحافظنا فيهِ علي تَخْرِيْجِ كُلِّ حَدِيْثٍ وَأَثَرٍ وَتَخَيُّلِ كُلِّ احْتِمَالٍ وَفِكْرَةٍ بِمَا يُحَصِّلُ خِدْمَةَ الدَّرْسِ المَنْشُوْدِ وَيَهْدُفُ إِلَى تَعْيِّيْنَ المَقْصُود.

الكلمات الدلالية للبحث:

بقيّ بن مخلد، صحابة الوُحدان، وهو تابعي، لا تصحّ له صحبة، حديثه مرسل، وهم وغلط.

المقدمة:

إِنَّ الحَمْدَ للهِ (تَعَالَى)، نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِيْنُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوْذُ باللهِ العَظِيْمِ مِنْ شُرُوْرِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ، ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ**﴾1، ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا**﴾2، ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ**﴾ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾3.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةَ المطَهَّرَةَ هِيَ المِصْدَرُ الأَوَّلُ للتَّشْرِيْعِ الإِسْلامِيِّ بَعْدَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، كَمَا أَنَّهُا مُقَرِّرَةٌ وَمُؤَكِّدَةٌ لِكَثِيْرٍ مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا القُرْآنُ، وَهِيَ كَذَلِكَ مُفَصِّلَةٌ لِمُجْمَلِهِ وَمُحَدِّدَةٌ لِمُطْلَقِهِ وَمُخَصِّصَةٌ لِعَامِّهِ وَمُوَضِّحَةٌ لِمُبْهَمِهِ، وَمَا ذَلِكَ عِليها بِكَثِيْرٍ ؛ فَإِنَّ الدَّارِسَ لَها وَالمطَالِعَ فِيْها وَالمشْتَغِلَ بِها كَأَنَّمَا يَصْحَبُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ، وَيُرَافِقُهُ فِي غُدُوِّهِ وَرَوَاحِهِ، وَكَأَنَّهُ مَعَهُ فِي سَفَرِهِ وَحَضَرِهِ، وَسِلْمِهِ وَحَرْبِهِ، وَمُدْخَلِهِ وَمُخْرَجِهِ، وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ، وَكَأَنَّهُ يَسْمَعُ أَقْوَالَهُ، وَيَرَى أَفْعَالَهُ وَأَحْوَالَهُ، وَيُشَاهِدُ مِنْ أُمُوْرِهِ مَا يُبَصِّرُهُ بِشُئُوْنِ دُنْيَاهُ وَأَحْوَالِ عُقْبَتِهِ وَأُخْرَاهُ .

وَقَدْ أَمَرَ النَّاصِحُ الأَمِيْنُ وَالصَّادِقُ المصْدُوْقُ مُحَمَّدٌ ﷺ أَصْحَابَهُ –وَنَحْنُ مِنْ بَعْدِهِ– بالأَخْذِ مِنْهُ وَالتَّبْلِيْغِ عَنْهُ، وَحَذَّرَ مِنَ الكَذِبِ لَهُ وَعَلَيْهِ؛ فَفِي البُخَارِيِّ مِنْ حَدِيْثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ

1 – سُوْرَةُ آَلِ عِمْرَانَ: (102) .
2 – سُوْرَةُ النِّسَاءِ: (1) .
3 – سُوْرَةُ الأَحْزَابِ: (70، 71) .

عَمْرِو بْنِ العَاصِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا): أَنَّهُ ﷺ قَالَ: "بَلِّغُوْا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوْا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ وَلا حَرَجَ، وَمِنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

وَكَانَ مِمَّنْ اسْتَجَابَ لِهَذَا الأَمْرِ وَضَحَّى لِذَلِكَ الفَضْلِ الإِمَامُ المحدّثُ بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ (عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ)1، فَأَلَّفَ مُسْنَدًا جَامِعًا فِي جَمْعِ الْحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ يُعْرَفُ بَيْنَ المحدِّثِيْنَ بِاسْمِهِ2، أَوْرَدَ فِيْهِ المكْثِرِيْنَ مِنَ الرِّوَايَةَ –وَهُمْ أَصْحَابُ الأُلُوْفِ– ثُمَّ أَصْحَابَ الأَلفِ، ثُمَّ أَصْحَابَ المِئَاتِ، ثُمَّ أَصْحَابَ العَشَرَاتِ، فَأَصْحَابَ العَشَرَةِ الوَاحِدَةِ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ ذَكَرَ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيْثَانِ، ثُمَّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيْثٌ وَاحِدٌ، وَسَمَّى القِسْمَ الأَخِيْرَ مِنْهُ: "أَصْحَابَ الأَفْرَادِ" أَوِ "الوُحْدَانِ"3.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا المسْنَدُ أَجْمَعَ مَا صُنِّفَ فِي كُتُبِ المسَانِيْدِ جَعَلْناه عُمْدَتَنا فِي حَصْرِ أَسْمَاءِ صَحَابَةِ الوُحْدَانِ4، واخترنا من هَذَا القِسْمِ الأَخِيْرِ فيهِ مَوْضُوْعًا لِبحثٍ جَدِيْدٍ يقع في

---

1 – هُوَ شَيْخُ الإسْلامِ فِي الأَندلُسِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَقِيّ بْنُ مَخْلَدٍ القُرْطُبِيُّ الحافظُ صاحبُ التفسيرِ الجليلِ والمسْنَدِ الكبيرِ، وُلِدَ فِي رَمَضَانَ سنةَ إحدَى وَمائَتَيْنِ، وَكَانَ إمَامًا عَالِمًا قُدْوَةً مجتهدًا لا يُقَلِّدُ أَحَدًا ثِقَةً حُجَّةً صَالِحًا عَابِدًا أَوَّاهًا مُنِيْبًا عديمَ النَّظيرِ فِي زَمَانِهِ، قالَ ابنُ حَزْمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "كَانَ ذَا خَاصَّةٍ مِنْ أحمدَ بنِ حنْبَلٍ، وَجَارِيًا فِي مِضْمَارِ البخاريِّ ومسلمٍ والنَّسَائِيِّ، مُجَابَ الدَّعْوَةِ"، وقالَ أبو نصرٍ ابنُ مَاكُوْلا: "كانَ إمَامًا فِي الحديثِ، لهُ رِحْلةٌ فِي طلبِ العلمِ، وسَمِعَ خَلقًا كثيرًا يزيدونَ علَى مائتَيْ رَجُلٍ، وكتبَ المصنَّفَاتِ الكِبَارَ وأَدْخَلَهَا الأَندلُسَ ونَشَرَ علمَ الحديثِ بِهَا"، وتُوُفِّيَ سنةَ سِتٍّ وسبعينَ ومائتينِ. رَاجِعْ: طَبَقَاتِ الحُفَّاظِ: (282/1)، إكمال ابن ماكولا: (1/ 344).

2 – وَيُعَدُّ هذا المسندُ مِنْ أهمِّ مصادرِ السنَّةِ المطهَّرةِ ؛ فقد قَالَ فيهِ ابنُ حَزْمٍ (رَحِمَهُ اللهُ) – فِيْمَا نَقَلَهُ عَنْهُ حَاجي خَلِيْفَة – : " رَوَى فيهِ عَنْ ألفٍ وثلاثمائةِ صَحَابِيٍّ ونَيّف، ورَتَّبَ حديثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى أبوابِ الفقهِ، فهوَ مسنَدٌ ومُصَنَّفٌ، وليسَ لأَحَدٍ مثلُهُ " .

قلتُ: لَكِنَّ هذا الكتابَ الجليلَ لَمْ نسمَعْ بوجودهِ فِي مكتبةٍ مِنْ مكاتبِ الإسْلامِ، ولَمْ نرَ شَيئًا منهُ مَطْبُوْعًا، وَإِلَيْهِ أشَارَ الشَّيْخُ أَحْمَد شَاكِر بِقَوْلِهِ: " ومَا نَدْرِي: أَفُقِدَ كُلُّهُ أَمْ لا؟ ولعَلَّهُ يُوْجَدُ فِي بعضِ البقايا التي نَجَتْ مِنَ التدميرِ فِي الأَندلسِ " . طَالِعْ: كشفَ الظنونِ: (1 / 444)، الباعثَ الحَثِيثَ: (ص: 263) .

3 – معلومٌ أَنَّ المسندَ مفقودٌ ولمْ يطبَعْ، لَكِنْ صَرَّحَ بهذَا التقسيمِ فيهِ الإمَامُ ابنُ حَزْمٍ الظاهريُّ فِي كتابِهِ: "أسماءِ الصَّحَابةِ" – وهوَ كتابٌ صغيرٌ اقتصرَ عَلَى ذِكْرِ أسماءِ الرواةِ فِي مسندِ بَقِيٍّ وعَدَدِ روايةِ كُلٍّ منهمْ – وكَذَا الإمَامُ أبو الفرجِ ابنُ الجَوزِيِّ فِي كتابِهِ "التَّلقِيْح"، وقَدْ وقفنا عَلَى أصلِ المخطوطيْنِ للكتابيْنِ، فوجدنا هذا التقسيمَ ثابتًا مطابقًا لِمَا جاءَ فِي الأصليْنِ المطبوعيْنِ، تَصَفَّحْ: أسماءَ الصَّحَابةِ وبيانَ مَا لكُلِّ واحدٍ منهُمْ مِنَ العَدَد: (ص1: 95)، تلقيحَ الفهوم: (ص: 362: 389).

4 – ولَمْ نكُ بِدْعًا مِنَ الخلقِ فِي اعتبارِ مسندِ بقيٍّ عُمْدَةً فِي حصْرِ أَسْمَاءِ الوُحْدَانِ منَ الصَّحَابةِ ؛ فقدِ اعتبَرَهُ لهذا مِنْ سَلَفِنَا =

ثلاثة مباحثَ يَقْتَصِرُ في جملتها عَلَى تحرير القول فيمن ذكره بقيّ بن مخلدٍ في "مسندهِ" ضمن صحابة الوُحدان غلطًا، وهو تابعيٌ بقرائن حديثيةٍ ينقطع معها كل شك ويستوثق بها كل دليلٍ، فخصّصناه في الأسماء التي بدأت بحرف العين المهملة –كنموذج– حتي نجنبها الإقلال والإملال، ثم طرحنا عن موضوعِ الدراسةِ من ثبتت صحبته يقينًا، وكذلك من روي حديثين فأكثر؛ لكونهما لا يتبعان الموضوع؛ لأنّ بحثنا يدور فيمن ذكره بقيّ بنُ مخلدٍ ضمنَ صحابةِ الوُحدان غلطًا، وهو تابعيّ لا تثبت له صحبة، معتمدين في جمع مادته العلمية علي كتاب ابن جزم الذي سمّاه: "أسماء الصحابة وبيان ما لكل واحد منهم من العدد"، مَعَ مَا زَادَهُ عَلَيْهِ ابْنُ الجَوزِيِّ– في كِتَابِهِ (التَّلْقِيْحِ)– عَنْ غَيْرِ بَقِيٍّ1.

وتبعًا لما تفتضيه طبيعةُ البحثِ جاءَ المبحثُ الأولُ كمدخلٍ وكشّافٍ ودليلٍ لمن أرادَ أن يطالعَ الأسماءَ التي دارَ من خلالها البحثُ؛ لأنه يمثّلُ في الحقيقةِ مادتَه العلميةَ، ولهذا أوردنا فيهِ كلَّ ما ذكرهُ ابنُ الجوزي في كتابه "التلقيح" عن بقيٍّ تحتَ حرفِ العينِ المهملةِ نقلًا ونصًّا وحرفًا وشكلًا –حفاظًا علي الأمانةِ العلميةِ– مع ما زاده عليهِ ابنُ حزمٍ في كتابهِ، وحرّر المبحثُ الثاني القولَ من خلالِ القرائنِ العلميةِ في الأسماءِ التي اتفق على ذكرها عن بقيٍّ ابن حزم وابنُ الجوزي في كتابيهما ضمنَ صحابةِ الوُحدان غلطًا وهم من التابعينَ لا تصحيبَ لهم وعددهم عشرةٌ، ثمّ جاء المبحثُ الثالثُ ليبرزَ من تفرّدَ كلٌ من ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ بذكرِ أحدِهما عنِ الآخرِ وهما اثنانِ، فحرّرَ القولَ فيهما تحريرًا يندفعُ معهُ كلُ خلطٍ وينجلي لهُ كلُ

=

ابنُ حَزْمٍ فَصَنَّفَ عليهِ، وتَبِعَهُ علَى مثلِهِ ابنُ الجَوزِيِّ – في (التلقيح) – فذكرَ مَا عندهُ مِنْ أسماءٍ، وَزَادَ جُمْلةً أُخْرَى عندَ غيرِ بَقِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: "وأنَا أسُوقُ ذَلِكَ علَى مَا فِي مسندِ بَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ ؛ لأَنَّهُ أجْمَعُ، وأذكرُ مَا بلغَنِي مِنْ قولِ غيرِهِ"، وَحَكَى الشيخُ أحمد شاكر (رَحِمَهُ اللهُ): اتفاقَ طائفةٍ منَ العلماءِ علَى اعتبارِ هَذَا المسْنَدِ في عَدِّ مَا لِكُلِّ صَحَابِيٍّ مِنْ حديثٍ لشمُولِهِ، راجعِ: التلقيحَ: (ص: 362)، الباعثَ الحثيثَ: (ص: 262) .

1 – وزيادةُ ابنِ الجَوزِيِّ على بقيٍّ ملحوظَةٌ لمنْ يتَصَفَّحْ أسماءَ الوُحْدَانِ مِنْ كتابهِ، فعَادَتُهُ فيهِ: أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ اسْمًا لمْ يذكُرْهُ بَقِيٌّ –في (مسندهِ)– قالَ بعدَهُ: "ذَكَرَهُ فُلانٌ –مَثَلًا– وقالَ: لهُ حديثٌ –أو حديثانِ، أوْ أكثرُ–"، فإِذَا مَا انْضَمَّتْ هذهِ الزيادةُ إِلَى مَا دُوِّنَ بمُسنَدِ بَقِيٍّ خَرَجَتْ جملةُ أسمَاءٍ هائلةٍ –في الموضوعِ– يُمْكِنُ أنْ تُطَمْئِنَ الجَازِمَ بتَسميتهِ لهذَا المسندِ: "مسند الوحدان".

دليلٍ.

مشكلة البحث:

يعالجُ هذا البحثُ المشكلةَ العلميةَ المتمثلةَ في تَشَابُهُ الأَسْمَاءِ الَّذِيْنَ دَارَ فِيْهِمُ البَحْثُ وتشابه أَلْقَابِهِمْ وَكُنَاهُمْ تَشَابُهًا كَبِيْرًا مَعَ غَيْرِهِمْ مِنْ طَبَقَتِهِمْ، وكذلك غَلَطُ الإِمَامِ بَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ (رَحِمَهُ اللهُ) وَمَنْ نَقَلَ عَنْهُ فِي إِدْخَالِهِمْ ضِمْنَ صَحَابَةِ الوُحْدَانِ كَثِيْرًا مِمَّنْ لَيْسُوْا مِنْهُمْ وَلا يُعَدُّ مِنْ وَجْهٍ فِيْهِمْ، إِمَّا لِرِوَايَتِهِمْ حَدِيْثَيْنِ فَأَكْثَرَ، أَوْ لانْعِدَامِ رِوَايَتِهِمْ أَصْلًا، أَوْ لِكَوْنِهِمْ تَابِعِيْنَ لَمْ تَثْبُتْ صُحْبَتُهُمْ، وهذا بالطبع يستلزم منا تَحَرِّيًا للتَّرَاجُمِ وَالرِّوَايَاتِ وَحُدُوْدِ التَّصْحِيْبِ مع تنقيب يقظٍ في المتون والأسانيد والعلل والأوهام.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في أنه:

1 -يسهم بقوةٍ في إحياء التراث العلمي المفقود لمسندٍ من أكبر كتب المسانيد على الإطلاق، وذلك من خلال تعيين الأسماء والوقوف على طبقاتهم ومروياتهم، وما يتبع ذلك من رد الأخطاء وتصحيح التحريفات وتحرير التصحيفات وإزالة الأوهام وتوجيه العلل وإبراز القرائن وفك الإشكالات إلى غير ذلك من الأمور.

2 -يعد عملًا بكرًا في موضوعه ومضمونه.

3 -يوجه أنظار الباحثين والمشتغلين بالعلم إلى ضرورة مواصلة الجهد في تحرير البقية الباقية من أسماء المسند إسهامًا في تنقية تراثنا الإسلامي وتهذيبه بعدما جاء هذا البحث بمثابة حجر أساس في فضاء المشروع العلمي لإحياء تراث مسند بقيّ.

أسئلة البحث:

يحاول بحثنا هذا الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل كل من أوردهم بقي بن مخلد في مسنده ضمن صحابة الوُحدان لهم رواية وتصحيب؟

2- هل كان ابن حزم وابن الجوزي دقيقين في النقل عن بقيّ أسماء الوُحدان من مسنده؟

3-هل القرائن الحديثية التي تم من خلالها نفي الصحبة عن جميع من عمر هذا البحث بذكرهم كانت كافية لهذا الجزم؟

4-ما مدي حاجة مكتبتنا الإسلامية إلى مثل هذه الأبحاث؟

أهداف البحث:

يهدف بحثنا للوصول إلي:

1 -تحرير القول في كل من ذكرهم بقيّ بن مخلد في "مسنده" بهذا البحث ضمن صحابة الوُحدان غلطًا بالقرائن الحديثية المعتبرة المدلّلة لذلك.

2 -معرفة مدي الخلط الحاصل من بقيّ بن مخلد ومن نقل عنه في أسماء البحث بإدراجهم لها ضمن الصحابة الذين روَوا عن رسول الله ﷺ حديثًا واحدًا.

3 -توجيه نظر الباحثين وغيرهم من أهل العلم إلي ضرورة الاهتمام بتحرير ما تبقي في "مسند بقيّ" خدمة لتراثنا الإسلامي المفقود.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في عرض موضوع بحثنا على المنهج النقدي الوصفي، ونهجنا في درسه وتحقيقه النهج الآتي:

(1) جَعَلْنا للأَحَادِيث فِي البحثِ كلهِ تَرْقِيْمًا وَاحِدًا حَتَّى يَسْهُلَ العَزْوُ إِلَى ذَلِكَ وَقْتَ الحَاجَةِ.

(2) الْتَزَمْنا فِي ذِكْرِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ بِأَعَالِي الصَّفَحَاتِ بِنَصِّ كِتَابِ (التَّلْقِيْحِ)؛ لِدِقَّتِهِ وَقِلَّةِ تَصْحِيْفَاتِهِ وَسعَةِ جَمْعِهِ وَتَأَخُّرِ مُؤَلِّفِهِ وَكَثْرَةِ طِبَاعَتِهِ، ثُمَّ نشيرُ فِي الحَاشِيَةِ إِلَى لَفْظِ ابْنِ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ (أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ) إن لَزِمَ الأمرُ إلى الإشارةِ من قريبٍ أو بعيدٍ لفائدةٍ تتحققُ.

(3) ضَبَطْنا جَمِيْعَ المتونِ والألفاظِ الواردة بالبحثِ ضَبْطًا شَكْلِيًّا يُعَيِّنُهَا وَيُبَيِّنُهَا مِنْ خِلالِ كُتُبِ الشُّرُوْحِ وَالرِّجَالِ وَالغَرِيْبِ وَبَعْضِ الأُصُوْلِ المضْبُوْطَةِ حَتَّى يَسْهُلَ قِرَاءَتُهُا، وَمِنْ ثَمَّ

فَهْمُ مُتُونِهَا عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيْحِ.

(4) الْتَزَمْنا بِضَبْطِ جَمِيْعِ الأَسْمَاءِ وَالكُنَى الوَارِدَةِ بِالبَحْثِ عَلَى ضَوْءِ مَا وَرَدَ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَغَيْرِهَا.

(5) تَرْجَمْنا لِجَمْيْعِ الصَّحَابَةِ والرواةِ الَّذِيْنَ جَاءَ ذِكْرُهُمْ فِي البَحْثِ لا سِيَّمَا غَيْرِ المشْهُوْرِ مِنْهُمْ وفقًا لما تقتضيهِ طبيعةُ البحثِ في ذلكَ.

(6) بَيَّنا الأَلْفَاظَ الغَرِيْبَةَ الوَاقِعَةَ فِي مُتُوْنِ النصوصِ، مُعْتَمِدينَ فِي ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ كُتُبِ غَرِيْبِ الحَدِيْثِ، كَ (النِّهَايَةِ) لابْنِ الأَثِيْرِ وَ(غَرِيْبِ الحَدِيْثِ) لِلْهرَوِيِّ، وَعَلَى بَعْضِ كُتُبِ اللُّغَةِ، كَ (لِسَانِ العَرَبِ) لابْنِ مَنْظُوْرٍ وَ(القَامُوْسِ المحِيْطِ) لِلْفَيْرُوْزآبَادِي وَغَيْرِهِمَا، مَعَ الاسْتِعَانَةِ بِشُرُوْحِ السَّابِقِيْنَ لِكُتُبِ السُّنَّةِ، كَالنَّوَوِيِّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ)، وَابْنِ حَجَرٍ وَالْعَيْنِيِّ فِي (شَرْحِ البُخَارِيِّ)، وَالخَطَّابِيِّ فِي (مَعَالِمِ السُّنَنِ)، وَالزَّرْقَانِيِّ فِي (شَرْحِ المَوَطَّأِ)، وَالمناوِيِّ فِي (فَيْضِ القَدِيْرِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(7) إِنْ أَرَدْنا أَنْ نذكرَ فَائِدَةً أَوْ نقدِّمَ أُطْرُوْحَةً أَوْ نبرِزَ فِكْرَةً أَوْ نعارِضَ مَذْهَبًا أَوْ ننقُدَ رَأْيًا أَوْ نقرَّ حُكْمًا بَدَأناه بِلَفْظِ: (قُلنا) –وَهُوَ فِي البَحْثِ غَيْرُ قَلِيْلٍ– فَإِنَّ عَلَيْهِ يُعَوَّلُ فِي ظُهُوْرِ شَخْصِيَّةِ البَاحِثِ وَكَذَا تَقْيِيْمِ بَحْثِهِ العِلْمِيِّ.

الدراسات السابقة:

لَيْسَ بِغَرِيْبٍ وَلا مُسْتَحْدَثٍ أَنْ يَجِيْءَ بَحْثٌ –كَهَذَا– فِي صَحَابَةِ الوُحْدَانِ؛ فَقَدْ تَوَالَتْ مِنْ أَسْلافِنَا العُلَمَاءِ دِرَاسَاتٌ عِدَّةٌ فِي المَوْضُوْعِ، فَأَلَّفَ الإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ القُشَيْرِيُّ – صَاحبُ (الصَّحِيْحِ)– المتَوَفِّي سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ فِيْهِ كِتَابًا فَرِيْدًا سَمَّاهُ: "المنْفَرِدَاتِ وَالوُحْدَانَ"، وَهُوَ يُعَدُّ أَوَّلَ مُؤَلَّفٍ صَرِيْحٍ أُفْرِدَ فِي هَذَا الشَّأنِ1.

ثُمَّ تَتَابَعَ بَعْدَهُ العُلَمَاءُ يَنْقِلُوْنَ وَيُهَذِّبُوْنَ وَيُضِيْفُوْنَ وَيَحْذِفُوْنَ، فَصَنَّفَ أَبُوْ بِشْرٍ يُوْنُسُ بْنُ

1 – وهوَ مطبوعٌ في مجلدٍ واحدٍ يحوي ألفًا وثلاثمائةً وأربعةً وثلاثينَ راويًا مِنَ الصَّحَابةِ، تفرَّدَ عَنْ كلٍّ منهمْ رَاوٍ واحدٌ بالروايةِ عنهُ، ويَقَعُ الكتابُ في مائتينِ وَإِحدَى وخمسينَ صفحة، وقد طبعَتْهُ دارُ الكتبِ العلميةِ ببيروت طبعةً أولَى سنةَ ألفٍ وأربعمائةٍ وثمانٍ للهجرةِ، بتحقيقِ الدكتور: عبد الغفَّار سُليمَان البِنْدَارِي.

حَبِيْبٍ العِجْلِيُّ الأُصْبَهَانِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ كِتَابًا مُفْرَدًا سَمَّاهُ: "الوُحْدَانَ"1، وَتَلاهُ الحَافِظُ أَبُوْ بَكْرٍ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِيْنَ وَمائَتَيْنِ بِمُصَنَّفٍ نَفِيْسٍ سَمَّاهُ: "الآحَادَ وَالمثَانِيَ"2، ثُمَّ جَاءَ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ المعْرُوْفُ بمطيْنٍ المتَوَفِّي سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ بِكِتَابِهِ: "الوُحْدَانِ"3، وَتَبِعَهُ عَلَى مِثْلِهِ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ ثَلاثٍ وَثَلاثمائَةٍ بِمُؤَلَّفٍ سَمَّاهُ مِثْلَ مُسَمَّاهُ غَيْرَ أَنَّهُ اشْتَهَرَ بَيْنَ المحَدِّثِيْنَ بِاسْمِ: "تَسْمِيَةِ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ"4، وَكَذَا الحَافِظُ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ التَّمِيْمِيُّ البُسْتِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِيْنَ وَثَلاثمائَةٍ بِمُصَنَّفٍ سَمَّاهُ: "الوُحْدَانَ"5، إِلَى أَنْ جَاءَ بَعْدَهُمُ الحَافِظُ المحَدِّثُ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ السِّجَزِيُّ البَغْدَادِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِيْنَ وَثَلاثمائَةٍ بِتَصْنِيْفٍ مُسْنَدٍ سَمَّاهُ: "المقِلِّيْنَ" ضَمَّ فِيْهِ إِلَى صَحَابَةِ الوُحْدَانِ آخَرِيْنَ اشْتَهَرُوْا بِالإِقْلالِ مِنَ الرِّوَايَةِ6، وَعَلَى دَرْبِهِ سَارَ الإِمَامُ الحَافِظُ تَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ أَرْبَعَ

1 – لَمْ نقف عليهِ مطبوعًا –بعدَ طولِ تَتَبّعٍ وبَحْثٍ– والظاهرُ: أَنَّهُ لَمْ يُطبَعْ قَطّ، ويبدو: أَنَّهُ كانَ جامعًا عظيمَ النفعِ ؛ لأَنَّ كثيرًا مَا يعزُو إِلَيْهِ ابنُ أبي حاتمٍ فِي كتابهِ (الجرحِ والتعديلِ)، ومِنْ بعدهِ الذهبيُّ في (السِّيَرِ) والحافظُ فِي (التهذيبِ).

2 – وهُوَ مَطْبُوْعٌ مُتَدَاوَلٌ، بَدَأَهُ ابنُ أبي عاصمٍ بِذِكْرِ العَشَرَةِ المبشَّرينَ بالجَنَّةِ، وخَتَمَهُ بعَمْرَةَ بنتِ حَزمٍ، ومنهجُهُ فيهِ: يُبَوِّبُ باسمِ الصَّحَابِي معَ ذكرِ شيءٍ عَنْ نسبتِهِ ومناقبِهِ، ثُمَّ يخرِّجُ حديثَه أو بعضًا مِنْ أحاديثِهِ، وقليلًا مَا يعلِّقُ فيهِ عَلَى حديثٍ أَخْرَجَهُ بقدحٍ أوْ تحسينٍ، وقد طبَعَتْه دارُ الرَّايةِ بِالرِّيَاضِ طبعةً أولَى سنةَ ألفٍ وأربعمائةٍ وإحدى عشرةَ للهجرةِ في قَطْعِ ستةِ مجلداتٍ متوسطةٍ، بتحقيق الدكتور: باسم فيصل أحمد الجوابرة .

3 – لَمْ نقف عَلَى طباعتهِ فِي أيٍّ مِنْ الدورِ أوِ المكتباتِ المتخَصِّصَةِ، ويُشْبِهُ: أنْ يكونَ ذا تراجمَ واسعةٍ ؛ فَإِنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ (رَحِمَهُ اللهُ) كانَ يعتمِدُ عليهِ فِي كثيرٍ من تراجمِ (الإصَابَةِ)، ومِنَ مَوَاطِنِهِ فِي ذَلِكَ: عزْوُهُ إِلَيْهِ فِي ترجمةِ عبدِ اللهِ بنِ ربيعةَ النُّمَيْرِيِّ، وَكَذَا كُلْثُوْمٍ . رَاجِعِ: الإصَابَةَ: (2 / 304)، (3 / 305) .

4 – وهوَ مطبوعٌ فِي مُجَلَّدٍ صغيرٍ يَضُمُّ مائةً وتسعةً وعشرينَ ورقةً، وَكَانَ منهجُ النَّسَائِيِّ فيهِ: إيرادَ مَنْ لَمْ يَرْوِ عنهُ غَيْرُ رجلٍ واحدٍ منَ الصَّحَابةِ وغيرِهِمْ منَ التَّابِعِيْنَ وأَتْبَاعِهِمْ، وَقَدْ تطرَّقَ فيهِ إلى تسميةِ بعضِ الكَذَّابينَ فِي الحديثِ والوضَّاعينَ عليهِ، كَمَا سَمَّى بعضًا مِنْ أشهرِ فقهاءِ كلِّ قطرٍ عَلَى اختلافِ طبقاتِهِمْ، فَاعتُبِرَتْ بِهِ نَفَاسَةُ الكتَابِ رَغْمَ قلَّةِ صفَحَاتِهِ، وقد طبعتْهُ دارُ الوعي بِحَلَب طبعةً أوْلَى سنةَ ألفٍ وثلاثمائةٍ وتسعةٍ وستينَ للهجرةِ، بتحقيقِ الشيخِ: محمود إبراهيم زايد .

5 – لَمْ نرهُ مَطبُوْعًا فِي مكاتبِ الإسْلامِ، وقَدْ عَزَا إِلَيْهِ الحافظُ فِي مواطنَ عِدَّةٍ مِنْ كتابِهِ (الإصَابَةِ)، ومِنْ هذهِ المَوَاطِنِ: ترجمتُهُ لِسَابِطٍ الجُمَحِيِّ، وَعُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ , رَاجِعِ: الإصَابَةَ: (2 / 476) .

6 – لَمْ نقف عليهِ مَطْبُوْعًا، لكِنْ نَوَّهَ عَلَى منهجِهِ وقيمتِهِ وفوائدِهِ الإِمَامُ أبو نَصْرٍ ابْنُ مَاكُوْلا فِي (إِكمَالِهِ)، وَعَزَا إِلَيْهِ فِي كثيرٍ مِنْ تراجمِهِ، ومِنْ ذَلِكَ: تَرْجَمَتُهُ للرَّسِيْمِ الهَجَرِيِّ، وتَبِعَهُ فِي العَزْوِ إِلَيْهِ غيرُ واحدٍ مِنْ أصحابِ الحديثِ فِي ثَنَايَا مُؤَلَّفَاتِهِمْ . طَالِعِ: الإِكْمَالَ: (4 / 66) .

عَشْرَةَ وأربعمائَةٍ، فَجَمَعَ فِي المقلِّيْنَ مُسْنَدًا آخَرَ سَمَّاهُ مِثْلَ تَسْمِيَتِهِ1، لكننا لم نرَ شيئًا فيما صنف تطرّق إلي تحقيق القول فيمن خلط فيهم بقيٌّ بن مخلد خلطًا يبعدهم عن وحدان الرواية أو حدود التصحيب، فتوجّبَ له البحثُ واحتاجَ.

المبحث الأول: من أوردهم بقي بن مخلد في "مسنده" ضمن صحابة الوُحدان تحت حرف العين المهملة إجمالًا:

اقتضت طبيعةُ هذا المبحثُ أن يكونَ بمثابةِ النجمِ الذي يهتدي به الساري والدليلِ الذي يعتمدُ عليهِ طالبُ العلمِ إذا ما أرادَ أن يدارسَ مادةَ هذا البحثِ وأسمائهِ التي دارَ من خلالها بنفسهِ، ولهذا وجدنا منَ الفائدةِ هنا أن نوردَ كلَّ الأسماء التي ذكرها ابنُ الجوزي تحتَ حرفِ العينِ المهملةِ عن بقيٍّ في كتابه "التلقيح" كما هيَ في النصّ والشكلِ والحرفِ مع زياداتِ ابن حزمٍ عليهِ في كتابهِ، أما نص كتاب "التلقيح":

"عابس الغفاري، ذكره البرقي، وقال: له حديث —عامر بن شهر— عامر بن عائذ — عامر بن مسعود، وقال البرقي: له حديثان— عامر المزني —عامر الرام— عائذ بن قرط، ذكره البرقي، وقال: له حديث —عبد الله بن أقدم 2، ذكره البرقي، وقال: له حديث— عبد الله بن بدر، ذكره البرقي، وقال: له حديث —عبد الله بن جبير الخزاعي — عبد الله بن رواحة — عبد الله بن ربيعة — عبد الله بن زمعة، وقال البرقي: له ثلاثة أحاديث — عبد الله بن سبرة — عبد الله بن سعد — عبد الله بن السعدي — عبد الله بن سهيل — عبد الله بن عامر — عبد الله بن عمار — عبد الله بن عتبة — عبد الله بن عبد الرحمن — عبد الله بن عتيك — عبد الله

1 – وهُوَ كتابٌ مَطْبُوْعٌ، واشْتَهَرَ بينَ طُلابِ العلمِ باسمِ: (المُنْتَقَى مِنْ مُسْنَدِ المقلِّيْنَ)، ويَقْطَعُ مُجَلَّدًا صغيرًا جِدًّا في جزءٍ واحدٍ ضَمَّ سِتًّا وأربعينَ ورقةً، نَقَلَ فيهِ الإمَامُ تَمَّامٌ عَنْ دَعْلَجِ بنِ أحمدَ السِّجَزِيِّ طائفةً منْ حديثِ بعضِ الصَّحَابةِ المقلِّيْنَ منَ الروايةِ إلَى جانبِ بعضِ صَحَابةِ الوُحْدَانِ، فَبَدَأَهُ بِبِشْرِ بنِ سُحَيْمٍ، وخَتَمَهُ بِنُبَيْشَةَ الهُذَلِيِّ، وقَدْ طبَعَتْهُ دارُ الصَّحَابةِ بمصرَ طبعةً أوْلَى سنةَ ألفٍ وأربعمائةٍ وعشرةٍ للهجرةِ، بتحقيق الشَّيْخ: مجدي فتحي السيد.

2 – انفَرَدَ ابنُ الجوزيِّ بإيرادِهِ عَنْ بقيٍّ دونَ ابنِ حَزْمٍ هَكَذَا، وَوَقَعَ في أصلِ مخطوطِهِ: " ابنُ أَقْدَمَ " (بالدَّالِ المهملةِ)، وَهُوَ تصحيفٌ صَوَابُهُ: "ابنُ أَقْرَمَ" (بالرَّاءِ)؛ فَقَدْ أجمَعَتِ المصَادِرُ عَلَى ذِكْرِهِ بالأخيرِ، وَمَا حَكَتْ في اسمِ أبي الصَّحَابِيِّ وَجْهًا آخَرَ يُجَوِّزُ مَا صَحَّفَ بِهِ.

بن عدي – عبد الله بن عيسي – عبد الله بن كعب – عبد الله بن معقل بن مقرن – عبد الله بن معبد – عبد الله بن هلال الثقفي – عبد الله بن أبي أمية، وقال البرقي: له حديث منقطع – عبد الله بن أبي شديد، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عبد الله بن أبي سفيان – عبد الله بن أبي المطرف – عبيد الله القرشي، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عبد الرحمن بن خباب، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عبد الرحمن بن خماشة، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عبد الرحمن بن سبرة بن سنة – عبد الرحمن بن عثمان، وقال البرقي: جاء عنه ثلاثة أحاديث – عبد الرحمن بن عديس، وقال البرقي: له حديثان – عبد الرحمن بن علقمة – عبد الرحمن بن عمرو السلمي – عبد الرحمن بن قتادة السلمي – عبد الرحمن بن مالك – عبد الرحمن بن معاذ – عبد الرحمن بن معاوية – عبد الرحمن بن أبي عقيل – عبادة بن قرص1 – عبيد بن الخشخاش – عباد بن شرحبيل – عباد (غير منسوب) – عبد الحميد بن عمرو – عبد عوف والد قيس بن أبي حازم، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عبيدة بن عمرو الكلابي – عبيد الليثي – عبيد بن خالد السلمي، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عثمان بن حنيف – عدي بن زيد – عدي الجذامي – عروة بن عامر الجهني – عروة بن مسعود الثقفي، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عروة (غير منسوب) – عسعس بن سلامة – عصام المزني، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عفيف الكندي، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عقبة بن أوس – عقبة بن مالك – عكرمة بن أبي جهل – عكراش بن ذويب – علقمة بن الحويرث – علقمة بن رمثة البلوي – علقمة بن نضلة – عمار بن أوس – عمار بن عبيد – عمارة بن زعكرة – عمار2 بن مدرك – عمرو بن أراكة، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عمرو بن الحارث – عمرو بن سعد – عمرو بن سفيان السلمي، ذكره البرقي، قال: له حديث – عمرو بن شأس – عمرو بن شعبة، ذكره البرقي، وقال: له

1 – جَاءَ في كتابِ ابنِ حزمٍ: "ابنُ قُرْطٍ" (بالطَّاءِ المهملةِ بدَلَ الصَّادِ)، وَهُوَ جَائزٌ عِنْدَ أهلِ التراجمِ وغَيْرِهِمْ بالتَّسْمِيَتَيْنِ.

2 – في كتابِ ابنِ حزمٍ: "عمَارَةُ" (بإثْبَاتِ هَاءٍ)، وَهُوَ رَاجحٌ في اسمِهِ ورسمِهِ عندَ مَنْ تَرْجَمَ لَهُ .

حديث – عمرو بن عامر بن الطفيل – عمرو بن مالك الرؤاسي – عمرو بن معدي كرب – عمرو بن أبي عمرو – عمرو بن أبي حبيبة – عمرو بن أبي سليمان – عمرو بن أبي عقرب – عمرو العجلاني – عمرو البكالي – عمرو1 الجمعي – عمير بن حبيب بن خماشة، ذكره البرقي – عمير بن سلمة، ذكره البرقي، وقال: له حديث – عمير بن عامر بن مالك، يكنى: أبا داود – عمير بن أبي سلمة الضمري – عمير الليثي – عير2 العنزي3 – عمير (غير منسوب) – عياض بن غنم، ذكره البرقي، وقال: له حديث".

أما كتاب ابن حزم "أسماء الصحابة" فانفرد عن نصّ "التلقيح" بذكر عبد الله بن شرحبيلٍ وحده، كما انفرد ابن الجوزي بزيادة عبد الله بن أبي شديدة.

1 – عندَ ابنِ حزمٍ: " عُمَرُ " (بدونِ واوٍ)، وعَلَيْهِ أكثرُ مَنْ أوْرَدَهُ بترجمةٍ أو حديثٍ .

2 – مَا وقَعَ هنَا تصحيفٌ لا محالةَ، والصَّوابُ: مَا وَقَعَ فِي كتابِ ابنِ حزمٍ مِنْ أنَّهُ (عُمَيْرٌ) ؛ فَمَا يُعْرَفُ برسمِ السِّيَاقِ هَكَذَا بغيرِ(ميمٍ) فِي كتابٍ أوْ قَوْلِ قائلٍ .

3 – فِي كتابِ ابنِ حزمٍ: "العبديُّ"، وهُوَ مرجوحٌ مطابقٌ لنسبةِ عُمَيْرٍ وحكايةِ الكتبِ فيهِ، وَمَا عَدَاهُ تصحيفٌ يستَوْجبُ الذَّبَّ والبيانَ .

المبحث الثاني: من اتفق على إيراده ابن حزم وابن الجوزي في كتابيهما عن بقيٍّ ضمن صحابة الوُحدان غلطًا وهو تابعيٌّ:

وقد جاء تحت هذا المبحث أسماءٌ عشرة، هي:

(1) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُتْبَةَ

كَذَا ذَكَره ابنُ حزمٍ وابنُ الجوزي –عَنْ بقيٍّ– في صحابةِ الوُحْدَانِ، وهوَ وَهْمٌ على وَهْمٍ، فَإِنَّهُ تَابعيٌّ لا صحبةَ لهُ ولا رُؤيةَ ولا إدْرَاكَ ولا سَمَاعَ، ويُعْرَفُ في الكتبِ بعبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عتبةَ بنِ عُوَيْمِ بنِ سَاعِدَةَ؛ فقد ذَكَرَهُ بَهَذَا النَّسَبِ ابنُ عبدِ البَرِّ وابنُ الأثيرِ والعلائيُّ وآخَرُوْنَ، وَلَمْ يَثْبُتُوْا تَصْحِيْبَهُ1، وتَبِعَهُمُ الحافظُ على مثلهِ، فَجَزَمَ بِنَفْيِ الصحبةِ، ثُمَّ أوْضَحَ أنَّ الإشكالَ في أمرِهَا يعودُ إلى اضطرَابِ حديثِهِ2.

قلنا: وقد شَارَكَ بَقِيًّا الوَهْمَ بتصحيبِهِ –لإرْسَالِ حديثِهِ– البغويُّ وابنُ قَانعٍ، وتَمَسَّكَا بِمَا رَوَاهُ محمَّدُ بنُ طَلْحَةَ عَنْ عبدِ الرحمنِ بنِ سالمِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عتبةَ عن أبيهِ عن جَدِّهِ، رَفَعَهُ: " إنَّ اللهَ بَعَثَنِي بالهدى ودِيْنِ الحَقِّ، وَلَمْ يَجْعَلْنِي زَرَّاعًا ولا تَاجِرًا ولا سَخَّابًا بالأسواقِ، وجَعَلَ رِزْقِي فِي رُمْحِي"3.

(2) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عمرٍو السُّلَمِيُّ

كَذَا سُمِّيَ فِي الكِتَابَيْنِ –عن بقيٍّ– ونُسِبَ، وهوَ تابعيٌّ لا تُعْرَفُ لهُ صحبةٌ؛ لأَنَّهُ ابنُ

---

1 – الاستيعابُ: (2/ 405)، أسْدُ الغَابَةِ: (3 / 472)، الجرحُ والتعديلُ: (5 / 248)، جامعُ التحصيلِ: (1 / 224)، التهذيبُ: (6 / 134) .

2 – الإصَابَةُ: (2/ 438)، (3 / 148)، وذكرَ فيهِ الحافظُ كلامًا حَاصِلُهُ: أنَّ الحديثَ يدورُ في روايتهِ بينَ عتبةَ والدِ عبدِ الرحمنِ وبينَ أبيهِ عُوَيْمٍ، وأنَّ عبدَ الرحمنِ تابعيٌّ، وأباهُ مختَلَفٌ في صحبتِهِ، وأنَّ الحديثَ مضطربٌ، فرُوِيَ: مِنْ روايةِ عتبةَ، وبِهِ جزمَ ابنُ شاهين في (الصَّحَابةِ) وابنُ عساكرَ في (الأطرافِ)، ورُوِيَ: مِنْ روايةِ عُوَيْمٍ والدِ عتبةَ بسبيلِ: أنَّ لهُ طريقًا أُخْرَى مَدَارُهَا على عبدِ الرحمنِ بنِ سالمِ بنِ عتبةَ بنِ عُوَيْمِ بنِ سَاعدةَ، عَنْ أبيهِ سالمٍ، عَنْ جَدِّهِ عُوَيْمٍ، وبِهِ جَزَمَ الطبرانيُّ وآخَرُوْنَ، وَرَجَّحَ – في ترجمةِ عبدِ الرحمنِ بنِ عتبةَ –: أنْ يكونَ الحديثُ مِنَ روايةِ عتبةَ لا ابنهِ ولا أبيهِ، وجزَمَ بهِ، ثمَّ قالَ: "وفيهِ خِلافٌ آخرُ، وعبدُ الرحمنِ لا يُعْرَفُ حَالُهُ".

3 – اللفظُ لابنِ قَانعٍ (2/ 174)، وقد أدركَ عِلَّةَ إرْسَالِهِ العُقيليُّ في الضعفاءِ (3 / 329)، والذهبيُّ في الميزانِ (5 / 39)، فأخْرَجَاهُ بنحوهِ، ثُمَّ ضَعَّفَاهُ بِهَا .

عمرِو بنِ عَبْسَةَ الَّذِي يَرْوِي عَنْ العِرْبَاضِ بنِ سَارِيَةَ وعتبةَ بنِ عبدٍ وغيرِهِمَا، وعنهُ حمزةُ بنُ حَبِيْبٍ ويحيَى بنُ جابرٍ وخالدُ بنُ مَعْدَانَ وآخَرُوْنَ1، وقد ذَكَرَهُ مسلمٌ في الطبقةِ الأولى مِنَ التَّابِعِيْنَ2، وتَبِعَهُ ابنُ حِبَّانَ في (ثقاتهِ)3، وأَرَّخَ ابنُ سعدٍ وفاتَهُ سَنَةَ عشرٍ ومائةٍ، ثُمَّ قالَ: "وكانَ لَهُ يومَ ماتَ ثمانونَ سنة"4.

قلنا: ومَدَارُ الخَلْطِ في تصحيبهِ يعودُ إلى حديثٍ أَرْسَلَهُ مِنْ روايةِ يحيى بنِ جابرٍ، عنهُ، مرفوعًا: "إنَّ اللهَ يُوْصِيْكُمْ بهذهِ البهائمِ -مرتينِ أو ثَلاثًا – فإذَا سِرْتُمْ عَلَيْهَا فَأَنْزِلُوْهَا مَنَازِلَهَا"5.

(3) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: كَذَا ذَكَرَاهُ -عَنْ بَقِيٍّ- في وِحَدانِ الصَّحَابةِ دونَ نَسَبٍ، وهوَ وَهْمٌ وَغَلَطٌ؛ فَمَا عُرِفَ في كتبِ الصَّحَابةِ أَحَدٌ بِهَذَا الاسمِ، وَإِنَّمَا فِي التَّابِعِيْنَ اثنانِ يُعْرَفَانِ بهِ، الأَوَّلُ: ابنُ معاويةَ بنِ حُدَيْجٍ (بمهملةٍ، وجيمٍ، مُصَغَّرًا) المِصْرِيُّ، أبو معاويةَ قاضِي مِصْرَ، مقبولٌ، مِنَ الثَّالثةِ، ويروِي عَنْ أبيهِ وعبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ وآخرينَ، وعَنْهُ عقبةُ بنُ مسلمٍ وسعيدُ بنُ راشدٍ وسُوَيْدُ بنُ قيسٍ وآخَرُوْنَ، ماتَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ6 .

والآخرُ: ابنُ معاويةَ بنِ الْحُوَيْرِثِ (بالتصغيرِ) الأَنْصَارِيُّ الزَّرْقِيُّ، أَبُو الْحُوَيْرِثِ المدنيُّ، صَدُوْقٌ سيئ الحِفْظِ وَيُرْمَى بالإرْجَاءِ، مِنَ السَّادِسَةِ، ويَرْوِي عَنْ عليِّ بنِ الحسينِ وابنِ عباسٍ

1 – الإصَابَةُ: (2 / 241)، الطبقاتُ الكُبْرَى: (7 / 587)، الثقاتُ: (5 / 111)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2 / 225)، للإمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت: 456)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د . ت) .

2 – الكُنَى والأسماءُ: (1 / 322) .

3 – الثقاتُ: (5 / 111) .

4 – الطبقاتُ الكُبْرَى: (7 / 578) .

5 – اللفظُ للحافظِ في الإصَابَةِ (3 / 241) – وعزاهُ لابنِ جَرِيْرٍ وابنِ شاهين – ولَمْ نره عندَ غيرِهِ مرويًا عن عبدِ الرحمنِ بنِ عمرٍو السُّلَمِيِّ بلفظهِ أو معنَاهُ، وقَدْ أَخْرَجَهُ الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في مسندهِ (كَمَا في الزَّوَائدِ: 2 / 838) مِنْ حديثِ أبي الدَّرْدَاءِ، رَفَعَهُ، بنحوهِ، وتَبِعَهُ الطبرانيُّ في الكَبِيرِ (20 / 365)، لكِنْ جَعَلَهُ مِنْ روايةِ خالدِ بنِ مَعْدَانَ، عَنْ أبيهِ، مرفوعًا، وقالَ الهيثميُّ – في مَجْمَعِهِ (3 / 165) -: "رِجَالُهُ رجالُ الصَّحيح".

6 – التقريب: (350/1)، الكاشف: (644/1)، التاريخ الكبير: (350/5)، الجرح والتعديل: (284/5)، التهذيب: (245/6)، ، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج 2: 456).

وغيرِهِمَا، وعنهُ شعبةُ والثَّوْريُّ وغيرُ واحدٍ، ماتَ سنةَ ثلاثينَ ومائةٍ، ويقالُ: بعدَهَا1.

قلنا: ويَسْتَحِيْلُ بِكُلِّ حالٍ أنْ يتعَيَّنَ الأخيرُ لمقصودِ بقِيٍّ؛ لبُعْدِهِ عَنْ طبقةِ الصَّحَابةِ جِدًّا، وَمِنْ ثَمَّ فَالأَوَّلُ أوْلَى بالتعيينِ، وممَّا يشهدُ لهُ: أَنَّ لهُ في كتبِ الصَّحَابةِ ذِكْرًا ؛ فقد أَوْرَدَهُ ابنُ الأثيرِ –في كتابهِ– ونَفَى صحبتَهُ، ثُمَّ أخْرَجَ عنهُ حَدِيثًا مُرْسَلًا جَامِعًا في بيانِ الحلالِ والحرامِ2، وتَبِعَهُ على مِثْلِهِ الحافظُ –في كتابهِ– فَتَرْجَمَ لهُ في موضعينِ منهُ، قالَ في الأَوَّلِ: "عبدُ الرحمنِ بنُ معاويةَ (غيرُ منسوبٍ): هوَ ابنُ معاويةَ بنِ حُدَيْجٍ، لا صحبةَ لَهُ، وَأَبُوْهُ مختَلَفٌ في صحبتهِ، ويأتِي في القِسْمِ الرَّابعِ"3، ثُمَّ أَوْرَدَهُ في القسمِ الرابعِ –مِنْ حَرْفِ (العينِ المهْمَلَةِ)– فجزمَ هناكَ بِنَفْيِ صحبتِهِ، وَوَهَّمَ البغويَّ والبارودِيَّ والإسماعيليَّ وابنَ مَنْدَهَ في إدْخَالِهِمْ إيَّاهُ في الصَّحَابةِ، ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ مَرَدَّ الوَهْمِ في القولِ بصحبتهِ يعودُ إلى إرْسَالِ حديثِهِ4، وهوَ الصَّوَابُ.

(4) عَبْدُ اللهِ بْنُ جُبَيْرٍ الْخُزَاعِيُّ:

كَذَا وَقَعَ فِي الكِتَابَيْنِ –عَنْ بَقِيٍّ– مُسَمَّيًا مَنْسُوْبًا، وتَبِعَ بَقِيًّا على إدخالهِ في الصَّحَابةِ

1 – التقريب: (350/1)، الكاشف: (645/1).

2 – أُسْدُ الغَابَةِ: (496/3)، وقد أخْرَجَ صاحبهُ الحديثَ فيهِ من روايةِ سُويد بن قيس، عن عبد الرحمن: " أن رجلًا سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: ما يحل لي وما يحرم علَيّ؟ قال: فسَكَتَ النبيُّ ﷺ، فرد عليه ثلاث مرات، ويسَكَتَ عنه، ثم قال: أين السائل؟ فقال: أنا يا رسول الله، فقال: ما أنكَر قلبكَ فدَعْهُ " . وأَخْرَجَهُ ابن المبارك في الزُّهْدِ (248/1)، وابنُ رَجَبٍ الحنبلي في جامعِ العلومِ والحِكَمِ (1 / 251) – وقالَ: " مُرْسَلٌ " – والحافظُ في الإصَابَةِ (2 / 422) – وعزاهُ للبغويِّ والبارودِيِّ والإسماعيليِّ وابنِ مَنْدَهَ – من نفسِ طريقِ ابنِ الأثيرِ، بنحوِهِ، وفِي إسْنَادِ الجميعِ: ابنُ لَهِيْعَةَ المِصْريُّ، وفيهِ كلامٌ كثيرٌ، وفِي سندِ ابنِ المباركِ: " عن عبدِ الرحمنِ بنِ معاويةَ بنِ حُدَيجٍ "، وقَد قالَ الحافظُ – بعدَهُ–: "وعبدُ الرحمنِ هذا ذَكَرَهُ البخاريُّ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ وابنُ يُونُسَ في التَّابِعِيْنَ، وقَدْ أخْرَجَ أحمدُ مِنْ هذا الوجهِ حديثًا آخرَ، وأَدْخَلَ بينَ عبدِ الرحمنِ وبينَ النبيِّ ﷺ فيهِ رجلينِ، فقالَ: حَدَّثَنَا يحيى بنُ إسْحَاقَ، حَدَّثَنَا ابنُ لَهِيْعَةَ ..... فَذَكَرَهُ بالسَّندِ إلى عبدِ الرحمنِ بنِ معاويةَ بنِ حُدَيجٍ، قالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ يقولُ: حدَّثني رجلٌ مِنْ أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قالَ: لا ينتَقِصُ أَحَدٌ مِنْ صلاتِهِ شَيْئًا إلا أَتَمَّهَا اللهُ (تعالى) مِنْ سُبُحَتِهِ".
قلنا: وقد وقفنا على حديثِ معاويةَ عندَ المناويِّ –في الفيضِ (5 / 429)– حيثُ أَخْرَجَهُ عَنْ معاويةَ، بنحوِهِ، وعزاهُ لابنِ عساكرَ، ثُمَّ حَكَى عَنِ الذَّهَبِيِّ: إرْسَالَهُ، وَلامَ على السيوطيِّ إبْهَامَ إسْنَادِهِ .

3 – الإصَابَةُ: (2 / 422) .

4 – المصْدَرُ السَّابِقُ: (3 / 161) .

ابنُ قَانعٍ وابنُ مَنْدَةَ وأبو نُعَيمٍ وابنُ الأثيرِ1، فُوْهِمُوْا جميعًا؛ إذ هوَ تابعيٌّ مجهولٌ، مِنَ الرَّابعةِ، يُرْسِلُ2، وتَفَرَّدَ بالروايةِ عنهُ سِمَاكُ بنُ حَرْبٍ3، وذَكَرَهُ في التَّابِعِيْنَ البخاريُّ والعِجْلِيُّ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ وابنُ عبدِ البَرِّ والعلائيُّ والمزِّيُّ والذهبيُّ والحافظُ وآخَرُوْنَ4.

قلنا: وقد ذكرَ الحافظُ –في (الإصَابَةِ) وغيرِهِ–: أَنَّ مَرَدَّ الاختلافِ في أمرِ تصحيبِهِ يعودُ إلى أَنَّهُ كانَ يُرْسِلُ5، لكن وُهِمَ مَنِ ارتَأى الوَصْلَ في حديثِهِ بأَنَّ لَهُ صحبةً وسَمَاعًا6 .

(5) عَبْدُ اللهِ بْنُ عبدِ الرَّحْمَنِ:

---

1 – معجمُ الصَّحَابةِ: (2 / 82)، الإصَابَةُ: (2 / 287، 330)، أُسْدُ الغَابَةِ: (3 / 194)، جمهرة أنساب العرب: (ج2 / 569) .

2 – التقريبُ: (1 / 298) .

3 – تهذيبُ الكَمَالِ: (14 / 358)، التهذيبُ: (5 / 147)، المغني في الضعفاءِ: (1 / 334) .

4 – التاريخُ الكبيرُ: (5 / 60)، معرفةُ الثقاتِ: (2 / 22)، الجرحُ والتعديلُ: (5 / 27)، الثقاتُ: (5 / 21)، الاستيعابُ: (2 / 287)، جامعُ التحصيلِ: (1 / 208)، تهذيبُ الكَمَالِ: (14 / 358)، ميزانُ الاعتدالِ: (4 / 71)، الكاشفُ: (1 / 577)، الإصَابَةُ: (2 / 330)، لسانُ الميزانِ: (3 / 266)، التقريبُ: (1 / 298)، الكاملُ في الضعفاءِ: (4 / 222)، الضعفاءِ والمتروكين: (2 / 117) .

5 – وقد جمعنا مراسيلَهُ، فبلغَتْ ثلاثةَ أحاديثَ: أَوَّلُهَا: أَخْرَجَهُ الطبرانيُّ في الكَبيرِ (17 / 195) – واللَّفْظُ لَهُ – والضياءُ في المختَارَةِ (9 / 133) – وقالَ: " مُرْسَلٌ "– وابنُ الأثيرِ في الأُسْدِ (2 / 193) ثلاثتُهُمْ عن سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عنهُ: " طَعَنَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلًا في بطنِهِ – إمَّا بقَضِيْبٍ، وإمَّا بِسِوَاكٍ – فقالَ: أَوْجَعْتَنِي فَأَقِدْنِي . فَأَعْطَاهُ العودَ الذي كانَ معهُ، وقالَ: اسْتَقِدْ . فَقَبَّلَ بطنَهُ، ثُمَّ قالَ: بلْ أعفُوْ عنكَ لعَلَّكَ تَشْفَعُ بِهَا يومَ القيامةِ "، قالَ الهيثميُّ في المجْمَعِ (6 / 289): " رجالُهُ ثقاتٌ "، قلتُ: لكِنَّهُ مُرْسَلٌ.

وثانيهَا: أَخْرَجَهُ الطبرانيُّ في الكَبيرِ أيضًا (17 / 176) –واللَّفْظُ لَهُ– وعنهُ الضياءُ في المختَارَةِ (9 / 134) –وأعلَّهُ بالإرْسَالِ– من روايةِ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عنهُ: "أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ للأَنصَارِ: ألا تَرْضَوْنَ أَنْ أجعلَ الناسَ دِثَارًا وأنتم شِعَارًا !؟ ألا تَرْضَوْنَ أَنَّ الناسَ لو سَلَكُوْا وَادِيًا وَسَلَكْتُمْ أَخَرَ لاتَّبَعْتُ وَادِيَكُمْ وتَرَكْتُ النَّاسَ؟ ولَوْلا أنَّ اللهَ (عَزَّ وَجَلَّ) سمَّانِي مِنَ المهَاجرينَ لأَحْبَبْتُ أنْ أكونَ مِنَ الأَنْصَارِ؟ قَالُوْا: بَلَى، قَدْ رَضِيْنَا"، قالَ الهيثميُّ – في مَجْمَعِهِ (10 / 31) –: "قيلَ: عبدُ اللهِ بنُ جُبَيْرٍ تابعيٌّ، وهوَ ثقةٌ، وبقيَّةُ رجالِهِ ثِقَاتٌ".

وآخرها: أَخْرَجَهُ ابنُ أبي عاصمٍ في الآحادِ والمثَاني (4 / 307) – واللَّفْظُ لَهُ – والضياءُ في المختَارَةِ (9 / 195) – وجزمَ بإرْسَالِهِ – من روايةِ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عنهُ: " بَيْنَمَا رسولُ اللهِ ﷺ يمشي معَ أصحابِهِ، إذِ أخذَ رجلٌ مِنْ أصحابِهِ ثَوْبًا، فَظَلَّلَهُ بِهِ، فَكَشَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وقالَ: إنَّمَا أنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ " . قالَ الهيثميُّ – في مَجْمَعِهِ (9 / 21) –: " رجالُهُ رجالُ الصحيحِ "، قلتُ: لكِنَّهُ مُرْسَلٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ .

6 – الإصَابَةُ: (2 / 330)، لسانُ الميزانِ: (3 / 266) .

كَذَا سُمِّيَ فِي الكِتَابَيْنِ -عَنْ بَقِيٍّ- وأُدْخِلَ ضِمْنَ الوُحْدَانِ مُجَرَّدًا مِنَ التمييزِ بنحوِ نَسَبٍ أو وصفٍ أو كنيةٍ، وقَدِ اقتَضَتْ طبيعةُ البَحْثِ وأَمَانَتُهُ أَنْ يدورَ فِي جميعِ مَنْ سُمِّيَ بهذَا ولهُ ذِكْرٌ في كتبِ الصَّحَابةِ، فَخَرَجَ بِستَّةٍ، أَوَّلُهُمْ: يُنْسَبُ: أَنْصَارِيًّا أَشْهَلِيًّا، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في الصَّحَابةِ مِنْ كتابِهِ1، وتَبِعَهُ على مثلِهِ ابنُ عبدِ البَرِّ، وزادَ: "ولَهُ رِوَايَةٌ مِنْ حديثِهِ عنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى في بَنِي عبدِ الأَشْهَلِ2، وَرَوَى عنهُ ابنُ أَبِي حَبِيْبَةَ"3.

وثانيهِمْ: أَنْصَارِيٌّ آخَرُ، ذَكَرَهُ الحافظُ -في كتابِهِ- وأَسْنَدَ عنهُ حديثَ: "خَيْرُ المالِ: النَّخْلُ"4.

وثالثُهُمْ: أَنْصَارِيٌّ ثالِثٌ، وهوَ شيخٌ تابعيٌّ، ويروِي عن أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مرفوعًا: "المِطْعُوْنُ شَهِيْدٌ، وصَاحِبُ الهَدِمِ شَهِيْدٌ"5 .

والرابعُ: يُكَنَّى: أَبَا رُوَيْحَةَ الخَثْعَمِيَّ، ذَكَرَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ في الصَّحَابةِ، وقالَ: "هوَ المؤَاخَى بَيْنَهُ وبينَ بلالٍ المؤَذِّنِ"، ثُمَّ أَخْرَجَ عنهُ روايةَ: "مَنْ دَخَلَ تحتَ لواءِ أبي رُوَيْحَةَ فَهُوَ آمِنٌ"6، لكِنْ تَعَقَّبَه فيهِ الحافظُ، فَوَهَّمَهُ، وَرَدَّ الحديثَ مِنْ روايتِهِ، وجَعَلَهُ مِنْ مسندِ رَبِيْعَةَ بنِ السَّكَنِ المكَنَّى بِأَبِي رُوَيْحَةَ القَزَعِيِّ التابعيِّ، ثُمَّ حَكَى: أَنَّ الخثعميَّ المذكورَ لا روايةَ لَهُ7.

---

1 - الثقات: (5 / 92)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 580) .

2 - أَخْرَجَهُ ابنُ مَاجَه في سُنَنِهِ (كتاب الصَّلاةِ)، (باب السُّجُودِ فِي الحَرِّ والبَرْدِ)، (1 / 328) – واللَّفْظُ لَهُ، وقالَ صاحبُ المِصْبَاحِ (1 / 407): " إِسْنَادُهُ مُعْضَلٌ " – وابنُ أبي شَيْبَةَ (كتاب الصَّلاةِ)، (باب في الرَّجُلِ يَسْجُدُ ويَدَاهُ فِي ثوبِهِ)، (1 / 238)، وأحمدُ (4 / 334)، وابنُ أبي عاصمٍ (4 / 156)، وابنُ الأثيرِ في الأُسْدِ (3 / 301) جميعًا عن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ أبي حَبِيْبَةَ الأشهليِّ، عنهُ: " جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِنَا فِي مسجدِ بَنِي عبدِ الأَشْهَلِ، فَرَأَيْتُهُ واضِعًا يديهِ على ثوبِهِ إِذَا سَجَدَ " .

3 - الاستيعابُ: (2 / 338)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 585) .

4 - الإصَابَةُ: (2 / 338)، لكِنْ أَخْرَجَهُ القضاعِيُّ في الشِّهَابِ (2 / 258) - واللَّفْظُ لَهُ - والرَّامَهُرْمُزِيُّ في أمثالِ الحديثِ (1 / 73)، والذهبيُّ في الميزانِ (6 / 538) مِنْ روايةِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، مرفوعًا: " نِعْمَ المالُ: النَّخْلُ الرَّاسِخَاتُ فِي الوَحْلِ، المطْعِمَاتُ فِي المحْلِ".

5 - الإصَابَةُ: (2 / 338)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 589) .

6 - الاستيعابُ: (2 / 338)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 592) .

7 - الإصَابَةُ: (2 / 338)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 596) .

والخامسُ: لهُ ذِكْرٌ في مَغَازِي ابنِ إِسْحَاقَ –في غزوةِ تبوكَ– وفي تفسيرِ ابنِ الكَلْبِيِّ – عنِ ابنِ عباسٍ وابنِ مسعودٍ – أَنَّهُ مِمَّنْ نَزَلَ فيهِ قولُ اللهِ (تَعَالَى): ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾1، ويشْتَهِرُ في الكتبِ بـ: مَخْشِيِّ بنِ حُمَيْرٍ (بالتصغيرِ) الأشجعيّ، ولا روايةَ لهُ2.

وآخِرُهُمْ: عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ: مذكورٌ في الصَّحَابةِ عندَ ابنِ الأثيرِ – عنِ ابنِ مَنْدَةَ وحدَهُ–: أَنَّهُ قُتِلَ يومَ الطَّائِفِ، ولا روايةَ لَهُ3.

قلنا: ومَنْ نظرَ أحوالَ السِّتَّةِ وجبَ عليهِ تعيينُ أَوَّلِهِمْ لمرادِ بقِيٍّ دونَ غيرِهِ، وإِنَّمَا لَمْ نعيّن الثانيَ لأَنَّ حديثَهُ –على الصحيحِ– مِنْ روايةِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ لا مِنْ روايتِهِ هوَ كمَا هوَ ظاهرٌ مِنْ تخريجِهِ، وقد وَقَعَ في كتابِ ابنِ أبي حاتمٍ أَنَّ المشهورَ في اسمِهِ: عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ لا ابنِ عبدِ الرحمنِ، وأَنَّهُ يُنْسَبُ أَنْصَارِيًّا4، ولَمْ يتعيَّنِ الثَّالثُ لنَفْيِ تصحيفِهِ، ولا الآخَرُوْنَ لانْعِدَامِ روايتِهِم، ومِمَّا يزيدُ الأَوَّلَ في التعيينِ قُوَّةً: أَنَّهُ لَمْ يروِ غيرَ الحديثِ الَّذِي أَشَارَ إليهِ ابنُ عبدِ البَرِّ، وأَنَّ هذا الحديثَ نفسَهُ قد جاءَ مِنْ روايةِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيهِ، عن جَدِّهِ ثابتِ بنِ الصَّامتِ5، فاقتَضَى ذَلِكَ احتمالَ أَنْ يكونَ قد سَقَطَ مِنْ روايةِ بَقِيٍّ عبارةُ: "عَنْ

1 – سورةُ التوبةِ: (65) .

2 – الإصَابَةُ: (2 / 338)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 598) .

3 – أُسْدُ الغَابَةِ: (3 / 301)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 607) .

4 – الجرحُ والتعديلُ: (5 / 2) .

5 – الحديثُ أَخْرَجَهُ ابنُ مَاجَه في سننِهِ (كتاب الصَّلاة)، (باب السُجُودِ على الثيابِ في الحرِّ والبردِ)، (1/ 328) مِنْ طَرِيْقِ إِبْرَاهِيْمُ بْنُ إِسْمَاعِيْلَ الأَشْهَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ جَدِّهِ، بِلَفظِ: " أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ صَلَّى فِي بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ، وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُتَلَفِّفٌ بِهِ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ يَقِيْهِ بَرْدَ الحَصَى "، وقَالَ صاحبُ المصباحِ – (1 / 407) – بعدَهُ: " هَذَا إسنادٌ فيهِ إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ الأشهليُّ، قَالَ فيهِ البخاريُّ: منكرُ الحديثِ، وضَعَّفَهُ ابنُ مَعِيْنٍ والنَّسَائيُّ، وبقيَّةُ رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ " .

وبنحوِ لفظِ ابنِ ماجه هذَا أخرَجَهُ كذلكَ ابنُ خُزَيْمَةَ (كتاب الصَّلاةِ)، (باب إباحةِ السُجُوْدِ على الثيابِ أثناءَ الحرِّ والبردِ)، (1 / 336)، والبيهقيُّ في الكُبْرَى (كتاب الصَّلاةِ)، (باب مَنْ سَجَدَ على اليدينِ في ثوبِهِ)، (2 / 107): وقَالَ: " ورُوِيَ بإسنادٍ آخرَ ضعيفٍ " – وابنُ أبي عاصمٍ (4 / 166)، والطبرانيُّ في الكَبِيْرِ (2 / 76)، وابنُ الأثيرِ في الأسدِ (1 / 270) – وضَعَّفَهُ – والحافظُ في الإصَابَةِ (1 / 193) – وعزاهُ لابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ مَاجَه – جميعًا عَنْ =

أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ"، فأخْرَجَاهُ عَنْ عبدِ الله بدلًا مِنْ جَدِّهِ، وهوَ مَا احتَمَلَهُ الحافظُ ورَجَّحَهُ، ويؤَيِّدُ احتمالَ اللَّبْسِ فيهِ: ذكرُ بقِيٍّ لجَدِّهِ ثابتٍ بلفظِ: "ابنِ الصَّامتِ" ضِمْنَ أسماءِ الوُحْدَانِ من الصحابةِ، واللهُ أعلَمُ .

(6) عَبْدُ اللهِ بْنُ مَعْقِلِ بْنِ مُقَرِّنٍ:

كَذَا سُمِّيَ باسمهِ واسمِ أبيهِ وجَدِّهِ فِي الكِتَابَيْنِ –عن بقِيٍّ –ضِمْنَ الوُحْدَانِ، وإدخَالُهُ في الصَّحَابةِ غَلَطٌ على غَلَطٍ؛ لأَنَّهُ تابعيٌّ كوفيٌّ ثِقَةٌ، مِنْ كبارِ الثَّالِثَةِ، ويُكَنَّى: أبَا الوليدِ، ويُنْسَبُ: مَزْنِيًّا1، ويروِي عَنْ أبيهِ وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ وبلالِ بنِ رباحٍ وكعبِ بنِ عُجْرَةَ وغيرِهِمْ، وعنهُ الشَّعْبِيُّ وأبُوْ إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ وعبدُ المِلكِ بنُ عُمَيْرٍ وآخَرُوْنَ 2، وقَدْ أرَّخَ البخاريُّ وفاتَهُ سنةَ ثَمَانٍ وثمانينَ3.

قلنا: وحَكَى الحافظُ –في (الإصَابَةِ)– عنِ ابنِ فتحون: ذِكْرَهُ في الصَّحَابةِ بغيرِ مُسْتَنَدٍ، وعنِ ابنِ قُتَيْبَةَ نَفْيَ صحبتِهِ 4، وقَدْ ذَكَرَهُ في التَّابِعِيْنَ –ووثَّقَهُ– ابنُ سعدٍ والبخاريُّ والعِجْلِيُّ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ والمِزِّيُّ والذهبيُّ والحافظُ وآخَرُوْنَ5، ونقلَ العلائيُّ عَنْ أبي داودَ: "لَمْ

=

إبراهيمَ الأشهليِّ، بِهِ .

قلنا: وبالإسنادِ الآخرِ الَّذِي قصدَهُ البيهقيُّ: أخْرَجَهُ ابنُ مَاجَه أيضًا في الباب نفسهِ (327/1)، وأحمدُ (334/4)، وابنُ أبي عاصمٍ (165/4) جَمِيْعًا عَنْ أبي بكرِ ابنِ أبي شَيْبَةَ، عَنْ عبدِ العزيزِ بنِ محمَّدٍ الدَّرَاوُرْدِيِّ، عَنْ إسماعيلَ بنِ أبي حَبِيْبَةَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ثابتٍ، بلفظِهِ، وقَالَ صاحبُ المصباح: "إسنادُهُ مُعْضَلٌ"، وهوَ الصحيحُ ؛ فَقَدْ ظَهَرَ الإعضَالُ فيهِ بسقوطِ رجلينِ مِنْ سندِهِ، فتُوُهِّمَ: أنَّ الصحبةَ لعبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، وليسَ كَذَلِكَ، وإنَّمَا هوَ: عَنْ أبيهِ، عَنْ جدِّهِ .

1 – التقريبُ: (1 / 324)، الكاشفُ: (1 / 600) .

2 – المِصْدَرُ السَّابِقُ: (1 / 600)، تهذيبُ الكَمَالِ: (16 / 169) .

3 – التاريخُ الكَبيرُ: (5 / 195) .

4 – الإصَابَةُ: (3 / 212) .

5 – الطبقاتُ الكُبْرَى: (6 / 175)، التاريخُ الكَبيرُ: (5 / 195)، معرفةُ الثقاتِ: (2 / 62)، الجرحُ والتعديلُ: (5 / 169)، الثقاتُ: (5 / 231)، تهذيبُ الكَمَالِ: (16 / 169)، مِيزانُ الاعتدالِ: (4 / 223)، الإصَابَةُ: (3 / 212)، التقريبُ: (1 / 324) .

يُدْرِكْ النَّبِيَّ ﷺ"، ثُمَّ قالَ: "فَحَدِيْثُهُ – على هَذَا مُرْسَلٌ"1، ولعَلَّ مُسْتَنَدَ ابنِ فتحون في عَدِّهِ صَحَابِيًّا: هُوَ مَا أَخْرَجَهُ أبو داودَ في (المراسيلِ) –وعنهُ الدَّارَقُطْنِي في سُنَنِهِ– مِنْ طريقِ جَرِيْرِ بنِ حازمٍ، عن عبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، عنهُ، قالَ: "قامَ أعرابيٌّ إلى زاويةٍ مِنَ المسجدِ، فَأَكْتَشَفَ فَبَالَ، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: "خُذُوْا مَا بَالَ عليهِ مِنَ التُرَابِ فَأَلْقُوْهُ، وأَهْرِيْقُوْا عليهِ مَكَانَهُ مَاءً"2، فَإِنْ يكُنْ هوَ مستندَهُ، فالتَّعَقُّبُ عليهِ فيهِ ظاهرٌ؛ لأَنَّ الإرْسَالَ فيهِ أَشْهَرُ وأَجْلَى مِنْ أَنْ يُلَبَّسَ علَى المشْتَغِلِينَ بالعلمِ كابنِ فَتْحُوْن وغيرِهِ.

(7) عُقْبَةُ بْنُ أَوْسٍ:

كَذَا وَقَعَ فِي الكِتَابَيْنِ –عَنْ بَقِيٍّ– ضِمْنَ الوُحدان، وهوَ تابعيٌّ صدوقٌ يُنْسَبُ: سَدُوْسِيًّا، مِنَ الرابعةِ، ويُقالُ فيهِ: يعقوبُ بنُ أوسٍ3، وذَكَرَهُ في التَّابِعِيْنَ –وَوَثَّقَهُ– ابنُ سعدٍ والبخاريُّ والعِجْلِيُّ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ والخطيبُ والعلائيُّ والذهبيُّ والحافظُ وآخَرُوْنَ4، ولما أَوْرَدَهُ الحافظُ –في كتابهِ– قَالَ: "تابعيٌّ مشهورٌ أَرْسَلَ حَدِيْثًا5، أَخْرَجَهُ بَقِيُّ بنُ مَخْلَدٍ في

1 – جامعُ التحصيلِ: (1 / 216) .

2 – المراسيلُ: (1 / 76)، سُنَنُ الدَّارَقُطْنِي: (كتابُ الطَّهَارَةِ)، (1 / 132)، وقد قالَ أبو داودَ – بعدَهُ –: " رُوِيَ مُتَّصِلًا، ولا يَصِحُّ"، وكانَ قَدْ أشَارَ إِلَيْهِ في سننهِ (كتابُ الطَّهَارَةِ)، (باب الأرض يُصِيْبُهَا البَوْلُ)، (1 / 103)، ثُمَّ قالَ – بعدَهُ –: "وهوَ مُرْسَلُ، وابنُ مَعْقِلٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ "، وقالَ الدَّارَقُطْنِي: "عبدُ اللهِ بنُ مَعْقِلٍ تابعيٌّ، والحديثُ مُرْسَلٌ".

3 – التقريبُ: (1/ 394)، التهذيبُ: (7/ 211)، الكاشفُ: (2 / 28)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج3/ 214) .

4 – الطبقاتُ الكُبْرَى: (7 / 154)، التاريخُ الكبيرُ: (6 / 434)، معرفةُ الثقاتِ: (2 / 75)، الجرحُ والتعديلُ: (6 / 308)، الثقاتُ: (5 / 225)، مُوَضِّحُ الأَوْهَامِ: (2 / 341)، جامعُ التحصيلِ: (1 / 229)، سِيَرُ الأعلامِ: (14 / 471)، تذكرةُ الحُفَّاظِ: (2 / 722)، الكَاشفُ: (2 / 28)، تعجيلُ المَنْفَعَةِ: (1 / 545)، التقريبُ: (1 / 364)، تاريخُ ابنِ مَعِيْنٍ: (4 / 116) .

5 – أَخْرَجَهُ النَّسَائيُّ في المجْتَبَى (كتاب القَسَامَةِ)، (باب كمْ دِيَةِ شِبْهِ العَمْدِ)، (8 / 41)، والكُبْرَى (4 / 232) مِنْ طريقِ خالدٍ الحَذَّاءِ، عنِ القاسمِ بنِ ربيعةَ، عنهُ: " أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: ألا إنَّ قتيْلَ الخَطَأِ – قَتِيْلَ السَّوْطِ والعَصَا – فيهِ: مائةٌ مِنَ الإبلِ – فَغَلَّظَهُ – أربعونُ منها في بطونِهَا أولادُهَا "، وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائيُّ أيضًا – في البابِ – مِنْ وجهٍ آخرَ: عن عقبةَ، عن رجلٍ منَ الصَّحَابةِ، مرفوعًا، ومِنْ وجهٍ ثالثٍ: عن عقبةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، رَفَعَهُ، وأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِي في سننهِ (كتاب الحدودِ)، (3 / 104) عن عليِّ بنِ زيدٍ، عنِ القاسمِ بنِ رَبيعةَ، عنِ ابنِ عمرَ – ليسَ فيهِ عقبةُ – مرفوعًا، ومِنْ وجهٍ آخرَ: عن أيوبَ السَّخْتَيَانِيِّ، عنِ القاسمِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو – بدونِ عقبةَ –
=

مسندِهِ، واسْتَدْرَكَهُ الذهبيُّ –في (التجريدِ) – ولا مَعْنَى لاستدرَاكِهِ"1.

(8) عَلْقَمَةُ بْنُ نَضْلَةَ:

كَذَا ذَكَرَاهُ فِي الكِتَابَيْنِ –عن بَقِيٍّ– ضِمْنَ الوُحْدَانِ، وهوَ وهمٌ على وهمٍ؛ فَإِنَّهُ ابنُ نَضْلَةَ الكِنَانيُّ –ويقالُ: الكنديُّ– تابعيٌّ صغيرٌ، أرْسَلَ عَنْ عمرَ بنِ الخَطَّابِ وأبي سفيانَ ابنِ حربٍ، وعنهُ عثمانُ بنُ أبي سُلَيْمَانَ والحسينُ بنُ القاسمِ بنِ عقبةَ بنِ الأزرقِ وآخَرُوْنَ2، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في أتباعِ التَّابِعِيْنَ –مِنْ كتابِهِ– ثُمَّ قالَ: "يروِي عنِ الحِجَازِيينَ"3، وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ: "سُئِلَ أبي عنهُ: أَلَهُ صُحْبَةٌ؟ فقالَ: لا أعلمُ"4، وقالَ المِزِّيُّ: "وقد ظَنَّ بعضُهُمْ أنَّ لهُ صحبةً، وليسَ ذَلِكَ بشيءٍ"5، وحَكَى الحافظُ عنِ ابنِ مَنْدَةَ: "ذُكِرَ في الصَّحَابةِ، وهوَ مِنَ التَّابِعِيْنَ"6، وعنْ أبي القاسمِ البَغَوِيِّ: "لا أدْرِي لَهُ صحبةٌ أمْ لا"7، وجزمَ الذهبيُّ بِنَفْي صحبتِهِ8.

قلنا: وقَدْ وُهِمَ جماعةٌ في عَدِّهِ صَحَابِيًّا –كَمَا وُهِمَ بَقِيٌّ –كابنِ أبي شَيْبَةَ وابنِ قَانعٍ وأبي

=

رَفَعَهُ، وبَيَّنَ الحافظُ وغيرُهُ من أهلِ نقدِ الصناعةِ: أنَّ مَدَارَ الاضطرابِ فيهِ يعودُ إلى القاسمِ بنِ ربيعةَ ؛ فقد اخْتُلِفَ عليهِ فيهِ، فكانَ الدَّاءُ فيهِ منهُ، وحَكَى الزيلعيُّ – في نَصْبِ الرَّايةِ (4 / 331) – عنِ ابنِ القَطَّانِ: "هوَ حديثٌ صحيحٌ مِنْ روايةِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، ولا يَضُرُّهُ الاختلافُ الذي وَقَعَ فيهِ، وعقبةُ بنُ أوسٍ بَصْرِيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ".

1 – الإصَابَةُ: (2 / 488)، وقولُهُ: "ولا مَعْنَى لاستدراكِهِ" يعنِي: لأَنَّ عِدَادَ عقبةَ بنِ أوْسٍ في التَّابِعِيْنَ ثابتٌ، فهوَ فيهم كالعَلَمِ القائمِ لا يخفَى عَنِ ذي بَصَرٍ.

2 – الإصَابَةُ: (3 / 82)، التاريخُ الكبيرُ: (7 / 40)، التهذيبُ: (7 / 246)، الكاشفُ: (2 / 34)، ميزانُ الاعتدالِ: (5 / 134)، التقريبُ: (1 / 397)، الجرحُ والتعديلُ: (6 / 405)، جامعُ التحصيلِ: (1 / 240)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج3 / 313) .

3 – الثقاتُ: (3 / 315) .

4 – المراسيلُ: (1 / 180) .

5 – تهذيبُ الكَمَالِ: (20 / 311) .

6 – الإصَابَةُ: (3 / 82) .

7 – المصْدَرُ السَّابِقُ: (3 / 82).

8 – ميزانُ الاعتدالِ: (5 / 134).

نُعَيْمٍ وابنِ عبدِ البَرِّ وابنِ الأثيرِ وغيرِهِمْ 1 ؛ لحديثٍ أرْسَلَهُ –في نَدْبِ فتحِ منازِلِ مَكَّةَ للوفودِ موْسِمَ الحَجِّ2– فَظَنُّوْا أنَّ الحديثَ موصولٌ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرُوْا –تَبَعًا لِظَنِّهِمْ– علقمةَ في الصَّحَابةِ، ومَيَّزَهُ أهلُ التحقيقِ بالإرْسَالِ ونَفْي تصحيبِ علقمةَ راويهِ الأعلى، وهوَ المُعْتَمَدُ.

(9) عَمَّارُ بْنُ عُبَيْدٍ:

كَذَا وَقَعَ فِي الكِتَابَيْنِ –عَنْ بَقِيٍّ– ضِمْنَ الوُحْدَانِ، وفي كتبِ الصَّحَابةِ: "عُمَارَةُ – (بضمِّ أوَّلِهِ، وإثباتِ هاءٍ)، وهوَ الأشهرُ3– وإدخَالُهُ في صحابةِ الوُحْدَانِ غَلَطٌ؛ لأَنَّهُ ابنُ عُبَيْدٍ (بالتصغيرِ) –ويُقالُ: ابنُ عبيدِ اللهِ (بالإضافةِ)– الخَثْعَمِيُّ، تابعيٌّ كَبيرٌ مِنْ خَثْعَمٍ، جَزَمَ بِنَفْي صحبتِهِ ابنُ حِبَّانَ والحافظُ وغيرُهُمَا4، وتَوَقَّفَ عَنْ إثباتِهَا البخاريُّ وابنُ عبدِ البَرِّ والعَلائيُّ5، وَوُهِمَ في إثباتِهَا ابنُ قَانعٍ وابنُ أبي حاتمٍ –عن أبيهِ6– لكِنْ وقَفْتُ على رجوعِ أبي

1 – معجمُ الصَّحَابةِ: (2 / 287)، الاستيعابُ: (3 / 126)، أُسْدُ الغَابَةِ: (4 / 88)، الإصَابَةُ: (3 / 82).

2 – أَخْرَجَهُ ابنُ مَاجَه في سننِهِ (كتاب الحَجِّ)، (باب أَجْرِ بُيُوْتِ مَكَّةَ)، (2 / 1037) – واللَّفْظُ لَهُ، وقالَ بانقطاعِهِ صاحبُ المصباحِ (3 / 216) بعدَمَا وَثَّقَ رجالَهُ – وابنُ أبي شَيْبَةَ (كتاب الحجِّ)، (باب في بيعِ رِبَاعِ مَكَّةَ)، (3 / 331)، والبيهقيُّ في الكُبْرَى (كتاب البيوعِ)، (باب مَا جاءَ في بيعِ دورِ مَكَّةَ وكِرَائِهَا وجَرَيَانِ الإرْثِ فِيْهَا)، (6 / 35) – وقالَ: " منقطعٌ " – والدَّارَقُطْنِي (كتاب البيوعِ)، (3 / 258)، والطبرانيُّ في الكَبيرِ (18 / 8)، وابنُ عَدِيٍّ في الكاملِ (7 / 246) – وأعلَّهُ – وابنُ أبي حاتمٍ في العِلَلِ (1 / 292) – وقالَ: " مُرْسَلٌ " – وابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ (4 / 215)، والطحاويُّ في شَرْحِ الآثارِ (4 / 48) جميعًا من روايةِ عثمانَ بنِ أبي سُلَيْمَانَ، عنهُ: " تُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ ومَا تُدْعَى رِبَاعُ مَكَّةَ إلا السَّوَائِبَ، مَنِ احتَاجَ سَكَنَ، ومَنِ اسْتَغْنَى أَسْكَنَ " .

قلنا: وقد بيَّنَ الطحاويُّ معناهُ: بأنَّ منازلَ مَكَّةَ سَوَائِبُ للوفودِ موسمَ الحَجِيْجِ، ولا يجوزُ كرَاؤُهَا ولا إغلاقُهَا، فَمَنْ مَلَكَ منزلًا منها سَكَنَهُ، وإذَا استغنَى أسكَنَ غيرَهُ دونَ أجرٍ، ثُمَّ نصَّ على أنَّ هذا مذهَبُ سفيانَ الثوريِّ وأبي حنيفةَ ومحمَّدٍ وعطاءٍ ومجاهدٍ وآخرينَ، لكِنْ استثنَى الحافظُ –في الفتحِ (3 / 450)– مِنْ ذَلِكَ: جوازُ البيعِ والشِّرَاءِ فِيْهَا، وحَمَلَ النَّهْيَ الواردَ في الكِرَاءِ على الكراهةِ؛ رِفْقًا بالوفودِ ومُرَاعَاةً لمصلحةِ العبادِ وجَمْعًا بينَ آثارِ الحظرِ والإباحةِ فيهِ، وهوَ جَمْعٌ مَتِيْنٌ.

3 – الإصَابَةُ: (2 / 515)، الاستيعابُ: (3 / 22)، أُسْدُ الغَابَةِ: (4 / 129) .

4 – الثقاتُ: (3 / 295)، الإصَابَةُ: (2 / 515)، تعجيلُ المَنْفَعَةِ: (1 / 546)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج3 / 423) .

5 – التاريخُ الكبيرُ: (6 / 494)، الاستيعابُ: (3 / 22)، جامعُ التحصيلِ: (1 / 242)، وفي تَوَقُّفِهِمْ عنْ إثباتِ الصحبةِ نَفْيٌ ضِمْنِيٌّ لهَا، فَكَانَ هَذَا التوقفُ في معنى النَفْي سواءً بسواءٍ لا يفترقَانِ .

6 – معجمُ الصَّحَابةِ: (2 / 245)، الجرحُ والتعديلُ: (6 / 366) .

حاتمٍ فيهِ –في (العِلَلِ)– لما حَكَى ابنُهُ عنهُ أنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ حديثهِ، فقالَ: "هَذَا خَطَأٌ، وإنَّمَا هوَ عُمَارَةُ، عَنْ رجلٍ لَمْ يُسَمَّ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ"1.

قلنا: وإنَّمَا قالَ بصحبتهِ مَنْ قالَ لأجلِ حديثٍ رَوَاهُ عَنْ صَحَابِيٍّ خَثْعَمِيٍّ لَمْ يُسَمَّ في جَميعِ رواياتهِ –في شأنِ الفِتَنِ2– فكانَ داودُ بنُ أبي هندٍ الرَّاوِي عَنْ عُمَارَةَ الحديثَ يقولُ: "عَنْ عُمَارَةَ، ولهُ صحبةٌ"3، فَجُعِلَ الدَّاءُ فيهِ منهُ وإِلَيْهِ يعودُ؛ لأَنَّ الصحبةَ إنَّمَا هيَ للخثْعَمِيِّ الذي لَمْ يُسَمّ، وعُمَارَةُ يَرْوِي عَنْ هذا الخَثْعَمِيِّ لا الصَّحَابِيِّ نفسهِ، وقَدْ بَيَّنَ أهلُ النقدِ ذَلِكَ جَلِيًّا بشواهدَ ومتابعاتٍ تُدَلِّلُ على أنَّ الحديثَ فِي مُسْنَدِ الخَثْعَمِيِّ شيخِ عُمَارَةَ يَثْبُتُ4.

(10) عَمْرُو بْنُ أَبِي عَقْرَبٍ:

بِهَذَا سُمِّيَ فِي الكِتَابَيْنِ –عَنْ بَقِيٍّ– وأُدْرِجَ في صحابةِ الوُحْدَانِ، وهوَ ذَلَلٌ وخَطَأٌ بَيِّنٌ؛ لأَنَّهُ تابعيٌّ كَبِيْرٌ لَهُ إدراكٌ دونَ اللُّقَى أوِ السَّمَاعِ، وسَمِعَ عَتَّابَ بنَ أُسَيْدٍ الصَّحَابِيَّ الذي تُوُفِّيَ

1 - العِلَلُ: (2 / 411) .

2 - أَخْرَجَهُ ابنُ قَانعٍ في معجمهِ (2 / 245) – واللَّفْظُ لَهُ – والبخاريُّ في التاريخِ (3 / 394) – في ترجمةِ سليمانَ بنِ كَثيرٍ – وابنُ عَدِيٍّ في كاملهِ (5 / 384) – وقالَ: "تفرَّدَ بهِ سُلَيْمَانُ بنُ كَثيرٍ" – وابنُ أبي حاتمٍ في العِلَلِ (2 / 411) – وَأَعَلَّهُ – جميعًا منْ روايةِ سُلَيْمَانَ بنِ كَثيرٍ، عن داودَ بنِ أبي هندٍ، عنهُ: "سمعتُ النبيَّ ﷺ يذكرُ خمسَ فتنٍ، فقالَ: أربعٌ قَدْ مَضَتْ، والخامسةُ فيكُمْ يَا أهلَ الشَّامِ "، وزادَ ابنُ أبي حاتمٍ –في روايتهِ–: " فَإِنْ أدركتَ الخامسةَ واستطعتَ أنْ تَقْعُدَ في بيتكَ فافعَلْ، وإِنِ استطعتَ أنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا في الأرضِ فتذهَبَ فيهِ فَافْعَلْ".

3 - الإصَابَةُ: (2 / 515) .

4 - ويشهدُ لهُ: مَا حَكَاهُ الحافظُ وغيرُ واحدٍ مِنَ النقَّادِ: مِنْ أنَّ حمَّادَ بنَ سلمةَ وحَجَّاجَ بنَ المِنْهَالِ قد رَوَيَا الحديثَ عَنْ داودَ، عَنْ عَمَّارٍ، عَنْ شيخٍ مِنْ خثعَم، وتابعَ حَمَّادًا وحَجَّاجًا عليهِ مَسْلَمَةُ بنُ علقمةَ وخالدٌ الطحَّانُ في روايتهِ عن داودَ، بهِ، ويؤيِّدُهُ: المحفوظُ عندَ أحمدَ – في المسْنَدِ (5 / 73) – من طريقِ حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ داودَ، عَنْ عَمَّارٍ، قالَ: " أَدْرَكْنَا – يعني: دَخَلْنَا دُرُوْبَ الرُّوْمِ – في الغُزَاةِ عَامًا، ثُمَّ قَفَلْنَا – وَفِيْنَا شيخٌ مِنْ خَثْعَم – ..... فذكرَ قصَّةً طويلةً فِيْهَا ذِكْرُ الحَجَّاجِ "، وفي آخرِهِ: " قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: يكونُ في هذهِ الأمَّةِ خمسُ فتنٍ . قلنَا: أَنْتَ سَمِعْتَهُ من رسولِ اللهِ ﷺ؟ قالَ: نَعَمْ "، فَدَلَّ حاصلُهُ على أنَّ الراوِي للحديثِ هوَ: الشيخُ الخثعميُّ لا عَمَّارٌ . قالَ الهيثميُّ – في مَجْمَعِهِ (7 / 309) –: " فيهِ عَمَّارُ بنُ عُبَيْدٍ ولمْ أعرِفْهُ، وبقيَّةُ رجالهِ رجالُ الصحيحِ " . راجع: أسْدَ الغَابَةِ: (4 / 129)، الإصَابَةَ: (2 / 515) .

بعدَ النَّبِيِّ ﷺ بِسَنَتَيْنِ -على الصحيحِ1.

قلنا: والَّذِي أَوْهَمَ بَقِيًّا ومَنْ حَذَا حَذْوَهُ كسعيدٍ الطَّالَقَانِيِّ وجعفرٍ المستَغفريِّ -كما في الإصَابَةِ2- في عدِّهِ صَحَابِيًّا: روايةٌ مَوْهُوْمَةٌ تقضي بأنَّ لعمرٍو تصحيبًا، أسنَدَهَا شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ، عَنْ خالدِ بنِ عثمانَ، عَنْ سُلَيْطٍ وأيوبَ ابنَي عبدِ اللهِ بنِ يَسَارٍ، عنهُ، بلفظِ: "واللهِ مَا أَصَبْتُ مِنْ عَمَلِي الَّذِي بَعَثَنِي إِلَيْهِ رسولُ اللهِ ﷺ إلا ثَوْبَيْنِ مُعَقَّدَيْنِ، فَكَسَوتُهُمَا لِمَوْلايَ كَيْسَانَ"3؛ فقد بيَّنَ أهلُ نقدِ الصناعةِ أنَّ الصَّوَابَ في سندِهِ: (عَنْ خالدٍ، عَنْ أيُّوبَ، عَنْ عمرِو بنِ أبي عَقْرَبٍ، عَنْ عَتَّابِ بنِ أُسَيْدٍ)4، وعليهِ أَوْرَدَ ابنُ عبدِ البَرِّ وغيرُهُ مِنْ أصحابِ التراجمِ الحديثَ في ترجمةِ عَتَّابٍ5، وَذَكَرَ ابنُ سعدٍ -في طبقاتِهِ-: أنَّهُ كانَ لعَتَّابٍ مَوْلَى يُدْعَى: كَيْسَانَ6، وتَنَبَّهَ لهَذَا الوَهْمِ أبو حاتمٍ، فَرَوَى عنهُ ابنُهُ -في (المراسيلِ)- والعلائيُّ -في (جامعِ التحصيلِ)- أنَّهُ قَالَ: "عمرُو بنُ أبي عقربٍ لَيْسَتْ لهُ صحبةٌ، وهوَ تابعيٌّ يروِي عَنْ عَتَّابِ بنِ أُسَيْدٍ، وَوُهِمَ شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ في جعلهِ الحديثَ لهُ عنِ النَّبِيِّ ﷺ، وإنَّمَا هوَ عَنْ عَتَّابٍ"7، فَدَلَّ هَذَا كلُّهُ على صَوَابِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ الحديثَ مِنْ مسندِ عَتَّابٍ لا عمرٍو.

---

1 - الإصَابَةُ: (2 / 451)، (3 / 116)، الاستيعابُ: (3 / 79)، أُسْدُ الغَابَةِ: (40 / 255)، التاريخُ الكَبيرُ: (6 / 356) .

2 - الإصَابَةُ: (3 / 116) .

3 - المصْدَرُ السَّابِقُ: (3 / 116)، أُسْدُ الغَابَةِ: (4 / 255) .

4 - وقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ هنا الوجهِ: البيهقيُّ في الكُبْرَى (كتاب قَسْمِ الفَيءِ والغنيمةِ)، (باب مَا يكونُ للوالي الأعظمِ وَوَالي الإقليمِ مِنْ مالِ اللهِ، ومَا جَاءَ في رزقِ القُضَاةِ وأجرِ سائرِ الوِلاةِ)، (6 / 355)، والحاكمُ (كتاب معرفةِ الصَّحَابةِ)، (3 / 686) – وَسَكَتَ عَنْهُ، وتَبِعَهُ الذهبيُّ – والطبرانيُّ في الكَبيرِ (17 / 161)، والبخاريُّ في التاريخِ (7 / 54)، وأبو نُعَيمٍ في الحِلْيَةِ (9 / 21)، والمزِّيُّ في تهذيبِهِ (19 / 283)، والحافظُ في الإصَابَةِ (2 / 451) – تحتَ ترجمةِ عَتَّابٍ، وحَسَّنَهُ – جميعًا بنحوِهِ، وفيهِ: " عَنْ عمرِو بنِ أبي عقربٍ، قالَ: سمعتُ عتَّابَ بنَ أُسَيْدٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) – وهوَ مُسْنِدٌ ظَهْرَهُ إلى بيتِ اللهِ – يقولُ: ... فَذَكَرَهُ " .

5 - الاستيعابُ: (2 / 455)، أُسْدُ الغَابَةِ: (3 / 507)، الإصَابَةُ: (2 / 451) .

6 - الطبقاتُ الكُبْرَى: (7 / 93) .

7 - المراسيلُ: (2 / 142)، جامعُ التحصيلِ: (1 / 246) .

المبحث الثالث: من انفرد بذكره أحد الكتابين عن بقيٍّ ضمن صحابة الوُحدان غلطًا وهو تابعيٌّ:

وفي هذا المبحث اسمان فحسب، تفرّد ابن حزمٍ عن ابن الجوزي بذكر أحدهما، وكذلك انفرد الأخيرُ بذكرِ الآخرِ، وهما:

(1) عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي شَدِيْدَةَ:

كَذَا انفَرَدَ ابنُ الجَوْزِيِّ –عن بقّيٍ– في كتابهِ بتسميتهِ، وإدخالُهُ في صحابةِ الوُحْدَانِ غَلَطٌ يَستَوْجِبُ الذبَّ على عَجَلٍ؛ فَإِنَّهُ تابعيٌّ كَبِيْرٌ يُنْسَبُ: ثَقَفَيًّا وطَائِفِيًّا، ويُقالُ فيهِ: عَبدُ اللهِ بنُ أَبِي شَدِيدٍ (بغيرِ هَاءٍ)، ولا صحبةَ لَهُ تَثْبُتُ ولا رؤيةَ ولا إِدْرَاكَ ولا سماعَ 1، وقَد ذَكَرَهُ البخاريُّ فِيْمَنْ بعدَ الصَّحَابةِ2، وتَبِعَهُ على مثلهِ العسكريُّ ثُمَّ الذهبيُّ والحافظُ جَزْمًا مِنْ غيرِ شَكٍّ ولا تَرَدُّدٍ3، ثمَّ بيَّنُوْا أنَّ روايتَهُ في الكتبِ عنِ الصَّحَابةِ، وعنهُ مُغِيْرَةُ بنُ سَعيدٍ الهُذَلِيُّ وحدَهُ4.

قلنا: والذي أَوَقَعَ الإشكالَ فيهِ ولَبَّسَ على بَقِيٍّ –ومَنْ حَذَا حَذوَهُ في القولِ بتَصحيبهِ كابنِ قَانعٍ وابنِ مَنْدَةَ– أَمْرَهُ: إرْسَالُهُ حديثًا –في النَّهْيِ عنْ قطعِ شَجَرِ السِّدْرِ5– فَلَمْ يَفْطِنُوْا إلى إرْسَالِهِ وحَسِبُوْهُ موصولًا، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّحُوْا صحبةَ عبدِ اللهِ، وعُذْرُهُمْ فيهِ مُتَخَيَّلٌ ملموسٌ؛ لأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ في روايةِ ابنِ قَانعٍ التصريحُ بسماعِ عبدِ اللهِ بنِ أبي شَدِيدَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى سَبيلِ الغَلَطِ6، فتَأَكَّدَ بهِ الوَهْمُ عندَهُمْ فيهِ، وزَادَهُمْ علَى القولِ بهِ إصْرَارًا وعَزْمًا.

---

1 – الإصَابَةُ: (2 / 324)، أُسْدُ الغَابَةِ: (3 / 276)، جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج2: 449) .

2 – التاريخُ الكَبيرُ: (5 / 114) .

3 – تصحيفاتُ المحَدِّثِيْنَ: (2 / 398)، ميزانُ الاعتدالِ: (4 / 119)، لسانُ الميزانِ: (3 / 300) .

4 – تكملةُ الإكمالِ: (3 / 412) .

5 – أَخْرَجَهُ ابنُ قَانعٍ في معجمهِ (2 / 138) – واللَّفْظُ لَهُ – والحافظُ في الإصَابَةِ (2 / 324) – وعزاهُ لابنِ السَّكَنِ وابنِ مَنْدَةَ وأبي نُعَيمٍ – من روايةِ المغيرةِ بنِ سعيدٍ، عنهُ، رَفَعَهُ: " مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً – إلا مِنْ حَرْثٍ – بَنَى اللهُ لهُ بَيْتًا فِي النَّارِ " .

6 – وقد رَدَّ الحافظُ – بعدَ إخراجهِ الحديثَ – مسألةَ الغَلَطِ النَّاجِمِ عنِ التصريحِ بالسَّمَاعِ في روايةِ ابنِ قَانعٍ بسبيلٍ: أَنَّ سندَهَا ضعيفٌ، ثُمَّ قالَ: " ولَمْ نرَ عندَ ابنِ السَّكَنِ ولا عندَ غيرِهِ التصريحَ بـ (سَمِعْتُ) إلا في روايةِ ابنِ قَانعٍ، وقالَ ابنُ =

(2) عَبْدُ اللهِ بْنُ شُرَحْبِيْلٍ:

كَذَا انفردَ بذِكْرِهِ ابنُ حَزْمٍ –عَنْ بَقِيٍّ– وحدَهُ ضِمْنَ الوُحْدَانِ، وفي عَدِّهِ صَحَابِيًّا كَبيرُ غَلَطٍ؛ فَمَا يُعْرَفُ فيمن ذكر في الصَّحَابةِ بهذَا الاسمِ غيرُ عبدِ اللهِ بنِ شُرَحْبِيْلِ بْنِ حَسَنَةَ القُرَشِيِّ، وهوَ تابعيٌّ معروفٌ، يَرْوِي عَنْ عثمانَ بنِ عَفَّانَ وزيدِ بنِ أبي أَوْفَى وعبدِ الرحمنِ بنِ أزْهَرٍ وغيرِهِمْ، وعنهُ الزُّهْرِيُّ، وسعدُ بنُ إبراهيمَ وآخَرُوْنَ1، وتَرْجَمَ لهُ البخاريُّ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بتَصحيبِهِ2، وتَبِعَهُمْ على مثلِهِ الحافظُ، فحَكَى عَنِ ابنِ مَنْدَهَ: نَفْيَ صحبتِهِ، وأقَرَّهُ، ثُمَّ نَقَلَ عنِ البَغَوِيِّ: أَنَّهُ والدُ علقمَةَ، وعنِ الشِّيْرَازِيِّ: أَنَّ اسمَ أبيهِ: سِنَانُ3.

قلنَا: وإِنَّمَا وُهِمَ في صحبتِهِ بَقِيٌّ ومَنْ نَهَجَ نَهْجَهُ كابنِ قَانعٍ والذهبيِّ وغيرِهِمَا لحديثٍ أَرْسَلَهُ –في نَدْبِ تَحَرِّي الخشوعِ في الصَّلاةِ بتركِ مَا يُلْهِي عَنْهَا4– لكِنْ إِذَا عُلِمَ إعلالُ

=

السَّكَنِ: لَمْ يَثْبُتْ إِسْنَادُهُ، ورَوَاهُ ابنُ مَنْدَهَ – وفيهِ قِصَّةٌ – وقالَ أبو نُعَيمٍ: لا يَصِحُّ لعبدِ اللهِ صحبةٌ، وقالَ البخاريُّ: حديثُهُ مُرْسَلٌ، وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ: رَوَى عنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا – في السِّدْرِ – ورَوَى عنهُ مغيرةُ بنُ سعيدٍ الهُذَلِيُّ، وسَأَلْتُ أبِي عنهُ، فقالَ: مَجْهُوْلٌ " .

قلنا: فالحديثُ على هذا مَرْسَلٌ مِنْ كلِّ وجهٍ ؛ لنَفْي تصحيبِ عبدِ اللهِ روايتِهِ الأعلى، لكِنْ لمتنِهِ شاهدٌ – عندَ أبي داودَ (كتاب الأدبِ)، (باب في قَطْعِ السِّدْرِ)، (4 / 361) – من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ، رَفَعَهُ: " مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللهُ رَأْسَه في النَّارِ "، وَسَكَتَ عَنْهُ أبو داودَ، فتعقَّبَهُ المنذريُّ – في المختصرِ (5 / 28) – بتضعيفِهِ، وقد وقفتُ علي طريقٍ قويةٍ فيهِ – عندَ الطبرانيِّ في الأوسَطِ (3 / 50) – عن عبدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ، مرفوعًا، بنفسِ لفظِهِ، وزادَ الراوي لهَا في آخِرِهِ قولَهُ: " يعني مِنْ سِدْرِ الْحَرَمِ "، وقالَ الهيثميُّ – في مَجْمَعِهِ (4 / 69) –: " رجالهُ ثِقَاتٌ " .

1 – التاريخُ الكَبيرُ: (5 / 117)، الجرحُ والتعديلُ: (5 / 81)، الثقاتُ: (5 / 14) .

2 – المصادرُ السابقةُ – عَلَى الترتيبِ –: (5 / 117)، (5 / 81)، (5 / 14) .

3 – الإصَابَةُ: (2 / 318) .

4 – أَخْرَجَهُ ابنُ قَانعٍ في معجمِهِ (2 / 94) – واللَّفْظُ لَهُ – وعنهُ الذهبيُّ في التَّذْكِرَةِ (2 / 543) كلاهُمَا مِنْ روايةِ مسلمِ بنِ أبي مَرْيَمَ، عنهُ: " أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى يومًا وعليهِ نَمِرَةٌ، فلَمَّا سَلَّمَ قالَ لرجلٍ: هاتَ نَمِرَتَكَ وَخُذْ نَمِرَتِي، فقالَ الرَّجُلُ: يَا رسولَ اللهِ: نَمِرَتُكَ خَيْرٌ مِنْ نَمِرَتِي؟ قالَ: أَجَلْ، لَكِنْ عَلَيْهَا خَطٌّ أحمرُ، فَخَشِيْتُ أَنْ يَفْتِنِّي فِي صَلاتِي " .

قلنا: وهوَ مرسلٌ معلولٌ، لكِنْ لمتنِهِ شاهدٌ عندَ الطبرانيِّ في الأوسَطِ (2 / 193)، والرَّامَهُرْمُزِيِّ في المحَدِّثِ الفَاصِلِ (1 / 449)، والذهبيِّ في السِّيَرِ (12 / 100) مِنْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ سَرْجَسٍ، بنفسِ لفظِهِ، وقالَ الهيثميُّ – في مَجْمَعِهِ (5 / 136) –: " رجالُهُ رِجَالُ الصحيحِ، خَلا مُوْسَى بنَ طارقٍ وَهُوَ ثِقَةٌ " .

الحديثِ بالإرْسَالِ انْتَفَى الإشْكَالُ، وزَالَ بكونهِ تَابِعِيًّا يُرْسِلُ.

النتائج:

وبَعْدَ الفَرَاغِ -بِعَوْنِ اللهِ (تَعَالَى)- مِنْ مَادَّةِ هَذَا العَمَلِ العِلْمِيَّةِ الَّذِي حَاوَلْنا فيهِ الإيجازَ قَدْرَ الإمْكَانِ بِمَا لا يُضَيِّعُ شَيْئًا مِنْ فَوَائِدِهِ، وَسَلَكْنا بِهِ مَسْلَكَ التوَسُّطِ الَّذِي يُجَنِّبُهُ الإقْلالَ والإمْلالَ، فَإِنَّهُ مِنَ الجَدِيْرِ بالذِّكْرِ أَنْ نُشِيْرَ إِلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ التِي أَبْرَزَهَا البَحْثُ، فَكَانَ مِنْ أَهَمِّ هَذِهِ النَّتَائِجِ مَا يَلِي:

1 – أَنَّ الإمَامَ المحَدِّثَ بَقِيَّ بنَ مَخْلَدٍ (رَحِمَهُ اللهُ) جَازَفَ فِي جَمْعِهِ لرواةِ حديثِ الوُحْدَانِ مِنْ مسندِهِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَحْصُرْهُمْ عَدَدًا، وإِنَّمَا خَلَطَ فِي بعضِهِمْ، وَذَكَرَ آخرينَ لَيْسُوْا مِنْهُمْ، لكِنَّ عُذْرَهُ فيهِ: سعَةُ العلمِ وتَشَابُهُ الأسماءِ وتَمَاثُلُ المتونِ، وقَبْلَ كُلِّ هَذَا: كَوْنُهُ بَشَرًا يَجْرِي عَلَيْهِ الخَطَأ والزللِ كَمَا يَجْرِي عَلَى غَيْرِهِ، وعَلَى أيَّةِ حَالٍ فَإِنَّ جانبَ الوُحْدَانِ مِنْ كتابهِ يُعَدُّ أَجْمَعَ مَا صُنِّفَ فِيْهِمْ وأَمْثَلَ .

2 -تَبَايَنَ كِتَابُ ابنِ الجَوْزِيِّ فِي ذِكْرِهِ لأسْمَاءِ الوُحْدَانِ عَنْ كتابِ ابنِ حَزْمٍ فيهِمْ معَ أَنَّ كِلَيْهِمَا يُخَرِّجُ عَلَى مسندِ الإمَامِ بَقِيٍّ، فَزَادَ الأَوَّلُ فِي كتابهِ نَحْوًا مِنْ خمسينَ اسْمًا علَى الآخَرِ، في حينِ انْفَرَدَ الأخيرُ بِذِكْرِ نحوِ عَشَرَةٍ لَيْسَتْ فِي (التَّلْقِيْحِ).

3 -أَنَّ الحكم بعدم ثبوت صحبة كل من عمر هذا البحث بذكرهم من رواةٍ ومجرد الجزم به بهذهِ الصورةِ التي فَصَلَتهم عن غيرهم من رواة الوُحدان من الصحابة أو آخرين ممن ليس لهم روايةٌ ويصحّ لهم تصحيبٌ لَيْسَ جَبْرِيَّ الاتباعِ عَلَى طالبِ عِلْمٍ أو باحثٍ أو متصفحٍ، وإِنَّمَا هوَ رُؤيَةٌ مِنَ الرُّؤَى عَلَى طريقِ المعَبِّرِيْنَ وشَيءٌ منَ الجَهْدِ عَلَى سَبيلِ المجتهدينَ نقتفي بها أثر من جمع ورتّب وهذّب واستوعب وأضاف وحذف.

4 – أن الخلط الحاصل في جميع الأسماء التي دار فيها البحث عمّت به البلوى في كتب التراجم والأحاديث والشروح والآثار مما يجعلنا أكثر التماسًا لعذر بقيّ بن مخلد في غلطه حيال إيرادها ضمن صحابة الوُحدان غلطًا.

5 – أنه رغم شهرة الكتابين اللذين خرجا علي بقيّ بن مخلد أسماء صحابة الوُحدان

وكذلك وجود مخطوطيهما إلا أنه لم يتعرّض باحث لكشف مستور ما حواه مسنده من أخطاءٍ وتصحيفاتٍ وأوهامٍ.

التوصيات:

1 -أَنْ يَعْكُفَ أَهْلُ العِلْمِ -مِنَ البَاحِثِيْنَ وغَيْرِهِمْ- عَلَى خِدْمَةِ السُنَّةِ المطَهَّرَةِ بِمِثْلِ هَذِهِ الأَبْحَاثِ والدِّرَاسَاتِ النَّافِعَةِ، فهذه دراسة في الأسماء المبتدأة بحرف العين المهملة وبقيت دراسات أخري علي شاكلتها ببقية الأحرف —م تطرق من مجتهد بقلم- ليتم بهذا الجهد عملُ دِرَاسَةٍ مُسْتَفِيْضَةٍ لمسند بقيٍّ تَنْتَفِعُ بِأَوْرَاقِهَا المِكْتَبَةُ الإِسْلامِيَّةُ.

2 -أَنْ يُحَقِّقَ طُلابُ العِلْمِ جَمِيْعَ مَا خَرَجَ إِلَيْنَا مِنَ مُسْنَدِ بَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ، فَهَذِهِ أطروحةٌ تخصّصت فِي تحرير خطأ بقيٍّ حين صحّب أناسًا وعدّهم من رواة الوُحدان، وبقيت فيه سلسلة أخري من الأوهام والتصحيفات والتحريفات التي تحتاج إلي ردٍّ وتحريرٍ وتصحيحٍ في جماعة ذكرهم بقيٌّ ضمن رواة الوُحدان من الصحابة وليس لهم حديث أصلًا؛ فَإِنَّ فِي إِخْرَاجِهَا محرّرةً لِلنَّاسِ تَتِمَّةً لِتُرَاثِ المسْنَدِ المفْقُوْدِ وَنَفْعًا لِخَلْقِ اللهِ المعْبُوْدِ.

الورقة الأولي من مخطوط ابن حزم " أسماء الصحابة "، نسخة دار الكتب المصرية، برقم: (254) مصطلح حديث، وترقيم ميكروفيلم: (46209):

مسند الحديث
٢٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم
البربدي الاندلسي الظاهري رحمه الله:

مرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم
من الصحابة رضوان الله عليهم حديثا فما فوقه
من نقل الثقات عنهم على مراتبهم
ولنذكر اولا من روى منهم عن الصحابة الذين
لم يحدثوا الا نفرا معدودين دون
خمسة الا في حديث
واحد او اثنين وازيد وسنذكر حديثا

عبد الله بن عمر بن الخطاب الف حديث
واربعة وستون حديثا
الف حديث وماتا وسته
وثمانون حديثا
الف حديث وماتا وسنة
عائشة ٢٢١٠ الف حديث وماتا حديث وعشرة احاديث
عبد الله بن العباس الف حديث وستمائة
حديث وستون حديثا جابر بن عبد الله

المصادر والمراجع

1. القُرْآنُ الكَرِيْم.

– الآحَادُ وَالمثَانِي: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحمَدَ بنِ عَمْرِو بنِ الضَحَّاكِ بنِ أَبِي عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيِّ (ت: 287هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة 1411هـ.

– الأَحَادِيْثُ المخْتَارَةُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ أحمَدَ المقْدِسيِّ الحَنْبَلِيِّ المعْرُوْفِ بالضِّيَاءِ (ت: 643هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة 1410هـ.

2. الاسْتِيْعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الأَصْحَابِ: للإِمَامِ أَبِي عمرٍو يُوْسُفَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ البَرِّ النمريِّ القرطبيِّ الأندلسيِّ (ت: 463هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1328هـ، (مطبوعٌ بحاشيةِ الإصابة).

3. أُسْدُ الغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ: للإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عِزِّ الدِّيْنِ ابْنِ الأَثِيْرِ الجَزَرِيِّ (ت: 555هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد، طبعة دار الشعب، (د. ت).

4. – أَسْمَاءُ الصَّحَابَةِ وَبَيَانُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ العَدَدِ: للإِمَامِ أَبِي محمَّدٍ عَلِيِّ بنِ أحمَدَ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت: 456هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة القرآن، مصر، (د. ت).

5. جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت: 456)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

6. الإِصَابَةُ فِي تَمْيِيْزِ الصَّحَابَةِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحمَدَ بنِ عليِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 852)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1328هـ.

7. تَارِيْخُ ابْنِ مَعِيْنٍ (رِوَايَةِ الدُّوْرِيِّ): للإِمَامِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ مَعِيْنٍ (ت: 233هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،

مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة 1399هـ.

8. التَّارِيْخُ الكَبِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيِّ الجَعْفِيِّ (ت: 256هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

9. تَذْكِرَةُ الحُفَّاظِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ محمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ (ت: 748هـ)، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة 1394هـ.

10. تَصْحِيْفَاتُ المحَدِّثِيْنَ: للإِمَامِ أَبِي أحمَدَ الحَسَنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ سَعِيْدٍ العَسْكَرِيِّ (ت: 382هـ)، تحقيق: محمود أحمد مِيْرَة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1402هـ.

11. تَعْجِيْلُ المَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ عليٍّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِي الشَّافِعِيِّ (ت: 852هـ)، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1401هـ.

12. تَفْسِيْرُ القُرْآنِ العَظِيْمِ: للإِمَامِ أَبِي الفِدَاءِ إِسْمَاعِيْلَ بنِ عُمَرَ بنِ كَثِيْرٍ الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 852)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ.

13. تقريب التهذيب: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 852هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ.

14. تَكْمِلَةُ إِكْمَالِ ابْنِ مَاكُوْلاْ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الغَنِيِّ البَغْدَادِيِّ الحَنْبَلِيِّ (ت: 629هـ)، تحقيق: د. عبد القيُّوم بنِ عبدِ ربِّ النبيِّ، جامعة أمِّ القُرَى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة 1410هـ.

15. التَّلْخِيْصُ عَلَى المسْتَدْرَكِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ (ت: 748هـ)، دار المعرفةِ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ، (مطبوعٌ بحاشيةِ المستدركِ).

16. تَلْقِيْحُ فُهُوْمِ أَهْلِ الأَثَرِ فِي عُيُوْنِ التَّارِيْخِ وَالسِّيَرِ: للإِمَامِ أَبِي الفَرَجِ جَمَالِ الدِّيْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ محمَّدِ بنِ الجَوْزِيِّ (ت: 597هـ)، مكتبة الآداب، الحلمِيَّة الجديدة، مصر، (د. ت).

17. تَهْذِيْبُ التَّهْذِيْبِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 852هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ.

18. تَهْذِيْبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ محمَّدِ بنِ أبي بَكْرٍ الزرعيِّ المعروفِ بابنِ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ (ت: 751هـ)، مكتبة السُنَّة المحمَّدية، القاهرة، (د. ت)، (مطبوعٌ بحاشيةِ مُخْتَصَرِ السُّنَنِ للمُنْذِرِيِّ).

19. تَهْذِيْبُ الكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: لِلحَافِظِ أَبِي الحَجَّاجِ جَمَالِ الدِّيْنِ يُوْسُفَ المزِّيِّ (ت: 742هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ.

20. جَامِعُ التَّحْصِيْلِ فِي أَحْكَامِ المرَاسِيْلِ: للإِمَامِ أَبِي سعيدٍ صَلاحِ الدينِ خَلِيْلِ بنِ كِيْكِلْدِيّ العَلائيِّ (ت: 761هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1407هـ.

21. الجَامِعُ الصَّحِيْحُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ محمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيِّ الجَعْفِيِّ (ت: 256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 1407هـ.

22. الجَامِعُ الصَّحِيْحُ -أَوْ سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ -: للإِمَامِ أَبِي عِيْسَى مُحَمَّدِ بنِ سُوْرَةَ التِّرْمِذِيِّ (ت: 279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

23. جَامِعُ العُلُوْمِ وَالحِكَمِ: للإِمَامِ أَبِي الفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بنِ رَجَب الحَنْبَلِيِّ (ت: 795هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ.

24. الجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ التَّمِيْمِيِّ (ت: 327هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1317هـ.

25. حِلْيَةُ الأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الأَصْفِيَاءِ: للإِمَامِ أَبِي نُعَيْمٍ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ الأُصْبَهَانِيِّ (ت: 430هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة 1405هـ.

26. الزُّهْدُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ المَرْوَزِيِّ (ت: 181هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1405هـ.

27. سُنَنُ ابنِ مَاجَه: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ محمَّدِ بنِ يوسفَ القَزْوِيْنِيِّ (ت: 327هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

28. سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: للإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بنِ الأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ الأَزْدِيِّ (ت: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

29. سُنَنُ الدَّارَقُطْنِي: للإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عليِّ بنِ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِي البَغْداديِّ (ت: 385هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1386هـ.

30. السُنَنُ الكُبْرَى: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ البَيْهَقِيِّ (ت: 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة 1414هـ.

31. سُنَنُ النَّسَائِيِّ -أوِ المجْتَبَى -: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيِّ (ت: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غُدَّةَ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، سنة 1406هـ.

32. سُنَنُ النَّسَائِيِّ الكُبْرَى: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيِّ (ت: 303هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروري حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1411هـ.

33. سِيَرُ أَعْلامِ النُّبَلاءِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عثمانَ الذَّهَبِيِّ (ت: 748هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، مؤسسة الرسالة،

بيروت، الطبعة التاسعة، سنة 1413هـ.

34. شَرْحُ مَعَانِي الآثَارِ: للإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَلامَةَ بنِ عَبْدِ المِلِكِ الطَّحَاوِيِّ (ت: 321هـ)، تحقيق: محمد زهري النجَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1399هـ.

35. صَحِيْحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ السُّلَمِيِّ النَّيْسَابُوْرِيِّ (ت: 311هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1390هـ.

36. الضُعَفَاءُ الكَبِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ مُوْسَى العُقَيْلِيِّ (ت: 322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعه جي، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ.

37. الضُعَفَاء وَالمَتْرُوْكِيْنَ: للإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بنِ حِبَّانَ بنِ أَحْمَدَ التَّمِيْمِيِّ البُسْتِيِّ (ت: 354هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1414هـ.

38. الضُعَفَاء وَالمَتْرُوْكِيْنَ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيِّ (ت: 301هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، داعي الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة 1369هـ.

39. الطَّبَقَاتُ الكُبْرَى: للإِمَامِ المؤَرِّخِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ سَعْدِ بنِ مَنِيْعٍ البَصْرِيِّ الزُّهْرِيِّ كَاتِبِ الوَاقِدِيِّ (ت: 230هـ)، دار صادر، بيروت، (د. ت).

40. عِلَلُ الحَدِيْثِ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيْسَ بنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (ت: 327هـ)، تحقيق: د. مُحِبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1405هـ.

41. فَتْحُ البَارِي شَرْحُ صَحِيْحِ البُخَارِي: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 852هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومُحِبّ الدين

الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1379هـ.

42. فَيْضُ القَدِيْرِ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيْرِ: للإِمَامِ شَمْسِ الدِّيْنِ عبْدِ الرَّؤُوْفِ بنِ تَاجِ الدِّيْنِ المناويِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 1030هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1356هـ.

43. الكَاشِفُ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ لَهُ رِوَايَةٌ فِي الكُتُبِ السِتَّةِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيِّ (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدَّة، الطبعة الأولى، سنة 1413هـ.

44. الكَامِلُ فِي ضُعَفَاءِ الرِّجَالِ: للإِمَامِ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَدِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الجُرْجَانِيِّ (ت: 365هـ)، تحقيق: يَحْيَى مختار غزَّاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 1409هـ.

45. الكُنَى وَالأَسْمَاءُ: للإِمَامِ أَبِي الحُسَيْنِ مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشَيْرِيِّ (ت: 261هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقريّ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ.

46. لِسَانُ المِيْزَانِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت: 852هـ)، مؤسسة علمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 1406هـ.

47. مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ: للإِمَامِ عَلِيِّ بنِ أَبِي بَكْرٍ الهَيْثَمِيِّ (ت: 807هـ)، دار الريَّان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ.

48. المحَدِّثُ الفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاوِي وَالوَاعِي: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ خَلادٍ الرَّامَهُرْمُزِيِّ (ت: 576هـ)، تحقيق: د. محمد عجَّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 1404هـ.

49. مُخْتَصَرُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: للحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ العظيمِ بنِ عبدِ القَوِيِّ المنْذِرِيِّ (ت: 656هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر، مكتبة السُنَّةِ المحمَّدية،

القاهرة، (د. ت)، (مطبوعٌ مَعَ مَعَالِمِ السُنَنِ: لِلْخَطَّابِيِّ، وتَهْذِيْبِ السُنَنِ: لابنِ القَيِّمِ).

50. المرَاسِيْلُ: للإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ سليمانَ بنِ الأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ (ت: 275هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ.

51. المرَاسِيْلُ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ الحَنْظَلِيِّ الرَّازِيِّ (ت: 327هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1397هـ.

52. المسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيْحَيْنِ: للإِمَامِ أَبِي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الحَاكِمِ النَّيْسَابُوْرِيِّ (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1411هـ.

53. المسْنَدُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ (ت: 241هـ)، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الهرم، القاهرة، (د. ت).

54. مُسْنَدُ الشِّهَابِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ سَلامَةَ بنِ جَعْفَرٍ القُضَاعِيِّ (ت: 454هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1407هـ.

55. مِصْبَاحُ الزُجَاجَةِ فِي زَوَائِدِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَه عَلَى الكُتُبِ السِتَّةِ: للإِمَامِ الشِّهَابِ أَحْمَدَ بنِ أَبِي بَكْر ابنِ إِسْمَاعِيْلَ الكِتَّانِيِّ البُوْصِيْرِيِّ (ت: 840هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1403هـ.

56. المصَنَّفُ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ الكُوْفِيِّ (ت: 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، سنة 1409هـ.

57. المعْجَمُ الأَوْسَطُ: للإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ سليمانَ بنِ أَحْمَدَ الطَّبَرَانِيِّ (ت: 360هـ)،

تحقيق: طارق عوض الله محمد وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1415هـ.

58. مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ: للإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَبْدِ البَاقِي بنِ قَانِعٍ (ت: 351هـ)، تحقيق: صلاح سالم المصرَّاتي، مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ.

59. المعْجَمُ الصَّغِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ سليمانَ بنِ أَحْمَدَ بنِ أيوبَ الطَّبَرَانِيِّ (ت: 360هـ)، تحقيق: محمد شكّور محمود، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1405هـ.

60. المعْجَمُ الكَبِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ سليمانَ بنِ أَحْمَدَ بنِ أيوبَ الطَّبَرَانِيِّ (ت: 360هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، سنة 1404هـ.

61. مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ: للإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ صَالِحٍ العِجْلِيِّ الكُوْفِيِّ (ت: 261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدَّارِ، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة 1405هـ.

62. المنْفَرِدَاتُ وَالوِحْدَانُ: للإِمَامِ أَبِي الحُسَيْنِ مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ النَّيْسَابُوْرِيِّ (ت: 261هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ.

63. مُوَضِّحُ أَوْهَامِ الجَمْعِ وَالتَّفْرِيْقِ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ ثَابِتٍ الخَطِيْبِ البَغْدَادِيِّ (ت: 463هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعه جي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ.

64. مِيْزَانُ الاعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عثمانَ الذهبيِّ (ت: 748هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1415هـ.

65. نَصْبُ الرَّايَةِ فِي تَخْرِيْجِ أَحَادِيْثِ الهِدَايَةِ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ يُوْسُفَ الزَّيْلَعِيِّ الحَنَفِيِّ (ت: 762هـ)، تحقيق: محمد يوسف النبراوي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1375هـ.

66. الوُحدَانُ -أَوْ تَسْمِيَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ رَاوٍ وَاحِدٍ -: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيِّ (ت: 303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة 1369هـ.